الفصل الثاني

مصطفى مرعى

يونيه ١٩٠٢ - نوفمبر ١٩٨٧

«إلى المحاماة مهنة الكرامة والحرية والكفاح»

مصطفى مرعى

obeikandl.com

obeikandl.com

المحاماة مهمة حياة

مثل مصطفى مرعى فى تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر فى ساحات القضاء وفى المجلس التشريعى وفى الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل فى القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى «الكرامة والحرية والكفاح». ومثل فى المحاماة خصائص القضاء التى بلغ فيها القمة وهى تقديس «المشروعية» والكفاح من أجل «الحرية».

وبهذا المزاج المطلوب فى عصره، وفى كل عصر، والذى مايزال غرضا مطلوبًا من القضاء بمصر، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه فى انتظار من يشغله.

بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء فى عدل السماء، نبتت فى قلبه وهو حدث غريزة «المحاماة عن العدالة» – فكانت المحاماة والعدالة تنموان معه، حتى صارتا طبعًا فيه. وأمسى يقينًا عنده، أن الظلم سحابة تتقشع، وأن العدل فى آثارها ينهمر كالغيث المنتظر. ومن هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد. فقضى حياته بينهما جيئة وذهوبًا، حتى إذا استوى فى آفاقه فى منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل القضاء الذى تضيق عليه كراسى القضاء، وتتسع له ساحاته، وتتعالى فيها صيحاته، مناديا بالعدل، معاديًا للظلم والجهل، حتى إذا كان عضوًا فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه الملك حتى خلع..

وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر.

ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة، أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم.

والذى ألهم مصطفى مرعى فى حداثته «مهمة حياته» كان أفظع اتهام يتهم به رجل. يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر، فى يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط. وهى مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة.

* * *

كان أبوه فى فاتحة هذا القرن عمدة الجزيرة الخضراء، مركز فوة من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذى نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده. تذابح أهلها وأهل قرية مجاورة. وصمم أهل القرية – على مألوف المتنازعين – أن يتهموا الرءوس فى دم قتلاهم. وحشر الشيخ مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أياما.

وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوى نفسه. وكان فى أسفل القفص صبى صغير لم يحفل به الشرط من صغره، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات، والمحامى العظيم يترافع، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبى وفمه، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جزءا من جبة أبيه بأسنانه.

ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليرم العظيم فى خيال الفتى الناشئ. وتوثقت صلاته الفكرية بالمحامى العظيم، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغدى آماله، ومراح أحلامه... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاة، وينصرف بكله إلى صناعته، فيكون أقوى أصوات المحامين فى سنة ١٩٥٠، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى فى سنة ١٩٤٠. وازدادت علاقتها وثاقة فى إبان صعود نجمه. وبارك شيخ المحامين خطواته وهو فى مطالع حياته.

وفى مدرسة الحقوق برزت مواهبه وشخصيته. يقول شاهد عيان[1]: «كان مقهى مدرسة الحقوق ندوة للطلبة، يأتمرون فيه ويتشاورون. وذات صباح كان جالسًا بهذا المقهى وعلى قيد خطوتين منى جلس زعماء الطلبة يذيرون بينهم الأحاديث ويتناقلون الخطط والتدابير. وإذا بواحد منهم يشير إلىّ بإيماءة طرف لم يخفها احترسوا. فإن إلى جوارنا خصما لنا... ولعل بعض الحاضرين قد وافقوا على هذا الرأى ولكن واحدًا منهم اعتورت طلاقة وجهه مسحة من العبوس... ثم بدأ يتحدث فى هدوء وخفوت وتحدث عاتبًا ثم لائمًا. ثم أخذ يتناول حرية الرأى وحرية التعبير وحرية الإنسان فى اختيار الطريق الذى يتلاءم مع نفسيته مدافعًا عن ذلك الذى وجهت إليه تلك الإشارة النابية. وحين عورض اندفع فى صوت متهدج يؤيد آراءه ويقول: إن اختلاف الآراء دليل على حيوية الأمة، وبرهان على محاولات كريمة تنشد الوصول إلى الحق... فليؤمن كل منا بما آمن به وهذا خير. أما عبادة الأشخاص والتسابق على ما يقولون وتقديس ما يصنعون فإنها علامة إسفاف متهافت يصيب الأمم والشعوب.. إنه مصطفى مرعى).

❁ ❁ ❁

وفى سنة ١٩٢٣ بلغ الواحدة والعشرين - فهو من مواليد ١٩٠٢/٦/١٨ - تخرج ثم قيد اسمه فى جدول المحامين فبدأ التمرين بالأسكندرية، فى مكتب المرحوم الدكتور مرسى محمود. وكان محاميا تخرج فى مصر وسافر إلى أوربا فحصل على الدكتوراه فى الحقوق. واقترن المحامى الكبير باسم محاميه الصغير تحت التمرين من أكثر من ناحية... فلقد خرج المحامى الصغير من تمرينه بزواجه من بنت أستاذه.

---

(١) المرحوم الشاعر عزيز أباظة فى استقبال الأستاذ مصطفى مرعى عضوا فى مجمع اللغة العربية.

ابراهيم هلباوي بك
بمصر
تليفون نمرة ٤٠٦٥٨

Le Caire, le..... 193

مصر في ١١ يونيو سنة ١٩٣٢

Ibrahim El-Helbaoui Bey

ولدنا السيد مصطفى افندي مرعي

لما علمت من الجرائد شفيكم قاضيا في المحاكم الاهلية
احسست منك قضاته احدهما الغيظ والسرور لعلمي انه
هذا النعيم جاء لطفا لربكم . والآخر احساسي بأن
لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته في وهو مثال الأدب
والاستقامة والأهلية
واعتقد انه المحاماة مهما تزعزعت فسيبقى مطمح الذي
كنت تشتغل فيه جاليا الى زمن طويل . واني اعتقد
انك ستكون بين رجال القضاء علما من اعلام النزاهة
والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة
ادام الله لك التوفيق

ثم استقل بمكتب لم يلبث إلا خمس سنوات حتى كان مكتبه فى سنة ١٩٢٨ - بعد مكتب المرحوم الأستاذ عبد الفتاح الطويل - بالأسكندرية أكبر مكتب محام يشترى دوسيهات قضايا الجنايات حسبما شهد رجال قلم النسخ بمحكمة استئناف القاهرة.

لكنه لا يلبث أشهرًا فى سنة ١٩٣٢ حتى يجد نفسه مدعوًا من وزير العدل - على ماهر - ليلى القضاء فى الإسكندرية ذاتها، قاضيًا لنظام جديد من أدق أجهزة القضاء وأحوجها إلى الدربة والفقه العميق وأفعلها فى إقامة العدل ولذلك بدأ بقضاة صاروا أساطين رجال القضاء هو القضاء المستعجل، يومئذ بعث إليه شيخ المحامين التهنئة التالية.

ولدنا الأستاذ مصطفى مرعى

«لما علمت من الجرائد بتعينكم قاضيًا فى المحاكم اعترانى إحساسان متناقضان أحدهما الغبطة والسرور لعلمى أن هذا التعيين جاء طبقا لرغبتكم. والآخر إحساس الأسف لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته فيها وهو مثال الأدب والاستقامة والأهلية

واعتقد أن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيا خاليا إلى زمن طويل. وإنى أعتقد أنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة أدام الله لك التوفيق.»

وحسب قاضٍ أو محام شاب أن يقول له شيخ المحامين: إن مكانك سيظل خاليًا مهما كثر عدد المحامين، أو يقول له إنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة.

ومن عظمة الفكر، واستقرار شخصية مصطفى مرعى ووحدتها فى كل الظروف، أن يعلن الهلباوى فى سنة ١٩٣٢، بعد بضع سنين من عمل مصطفى فى المحاماة، حقائق ستشهد بصحتها الأمة كلها طوال نيف وخمسين عاما بعد ذلك ويسجلها لحسابه - وهو فى السبعين - مجمع اللغة العربية إذ يدعوه لعضويته.

لكن من يقبل - بكله - على القضاء لايكفيه للأهبه نبوغ المحاماة. فالقضاء كله يدور حول المسئولية مدنية أو جنائية. وإذا كانت المسئولية الجنائية بحرًا هادئا يؤمن السبح فيه، فالمسئولية المدنية جماع القانون المدنى، وأساس القضاء. ولهذا كان من الأمانة فى احتمال المسئولية، ومن الشجاعة التى ركبت فى طباع مصطفى مرعى، أن يتزود للأمر بزاده اللازم له فينكب انكبابًا على الدراسات المدنية، ثم لا يلبث أن يتصدى للتأليف فى المسئولية المدنية ذاتها.

وهذا التصدى للتأليف يشير إلى صميم منهاجه: وهو اتخاذ الأهبة لكل عمل والتقدم فيه

بأدواته. وهذا النهج «التكنولوجى» بمثل الإفصاح السلوكى عن حقيقة نفسه. فهى مؤلفة من شطرين هما القوة والصدق وإن ظللها الحياء أو الأدب.

ومن التعبير الصادق عن نفسه تذكر المحاماة وهو قاض ومؤلف وأشار إلى معزة الزملاء. ومن القوة فى نفسه اقتحم عالم التأليف فى أدق المواضيع وأشاد فى الناس يومذاك بخصائص المحاماة. فلقد استفتح الكتاب بإهدائه (إلى المحاماة مهنة الحرية والكرامة والكفاح. ذكرى عهد سعيد بين رفاق أعزاء) وما هى تحية القاضى وهو فى كرسيه، ولا تحية المؤلف وهو يقدم كتابه لقراء متعطشين، ففى هاتين التحيتين مظنة كبرياء أو استعلاء. وإنما هى تحية نفس صادقة تتطلع إلى أعلى حيث زمالة السلاح التى تمضى عليها السنون وتتجدد بالعودة إلى السلاح، ونفس قوية قادرة على الإبداع فى كل معترك نزلت إليه.

وما كان أفق هذه الزمالة أعلى من غيرها، إلا لآمال الأمة التى تفرض على أفرادها أن يتكلموا ولو سكت الناس، وأن يرفعوا عاليا أعلام العدالة إذا تقاعس الناس، ويقفوا مواقف الشجاعة إلى جوار المنصة التى يجلس عليها القضاة، يمدون إليهم عونهم، أو يشدون أزرهم، بالجهد العقلى حينا، والبدنى أحيانا، وبمبدأ التضحية على الدوام... فهم بهذا وحده حماة الحرية والكرامة والكفاح.

ومن وحدة الشخصية واستقامة الطريقة كذلك ما شهد به زميل حياته – فى القضاء وفى مجمع اللغة العربية – الرئيس عبد العزيز محمد إذ قال يوم تأبين مجمع اللغة لمصطفى مرعى:

[وما كاد يتولى القضاء حتى أحس ما يشكو منه القضاة. فدعا لعقد مؤتمر لتأييد مطالبهم وكان أهمها وجوب استقلال القضاء ومدّ الحصانة المقصورة إذ ذاك على المستشارين إلى القضاة بجميع درجاتهم؛ ونشرت الصحف أمر المؤتمر. فدعا وزير العدل – وكان إذ ذاك أمين أنيس باشا – دعا الفقيد ولفيفًا ممن أيدوه، وكنتُ واحدًا منهم، ولما قابلنا الوزير واجهنا بأنه لا داعى لعقد المؤتمر قائلًا إن الحكومة غير مستعدة – بتاتا – لمناقشة مدّ حصانة المستشارين إلى القضاة. فناقشه الفقيد دون جدوى. وعلى ذلك رؤى العدول عن عقد المؤتمر. ورغما من ذلك قررت وزارة العدل نقل الفقيد من الإسكندرية إلى الفيوم وندبته للعمل فى محكمة جزئية صغيرة مما عدّه القضاة إجراءً تأديبيا مقنعا. لكن لم ينل ذلك منه شيئًا. فقد قالوا قديمًا إن الرجل العظيم كالشعلة تضربها فتزداد اشتعالا]

وهذه الواقعة فى ثلاثينيات حياته تريكه رأى العين فى طول حياته: مطالبا باستقلال القضاء، سبّاقا إلى استصدار قانونه الذى ستصدره حكومة شعبية فيما بعد، ومدافعًا عنه، ومضحيا فى سبيله براحته فى داره بالإسكندرية وقد كان بقاؤه فيها شرطا منه على وزارة العدل عند تعيينه.

وضع هذا الكتاب (المسئولية المدنية) وهو قاض فى الدرجة الثانية، فى الثلاثينات من القرن ومن العمر، فنقله كتابه بين رجال القانون، من قاض عادى فى القضاء الابتدائى إلى رجل القانون غير العادى، فى كل مستويات القانون والقضاء. وصيره جد له وتعمقه فى استعراض آراء الشراح وأحكام محكمة النقض الفرنسية وعشرات الكتب والرسائل بين فرنسية ومصرية. واحدًا ممن ترجع إليهم الكتب والأحكام.

وحسبك أن تستعرض الأقوال فى صلب الكتاب والأسماء فى الهوامش واحتجاجه عليهم، واحتجاجه بهم، لتعرف مكانه ومكان من كان يسبر أغوارهم ويدير حواره القانونى معهم: بلانيول وربيير - إسمان - لالو - الأخوان مازو - جاردنا - كولان وكابتان - بودوان - سوردا - چوسران - بودرى وبارد - فاهل - ديموج - جارسونيه - جيني إلخ.. وإلى جوارهم أسماء كامل مرسى - السنهورى - أبو هيف - حامد فهمى - أحمد نشأت - فتحى زغلول - حلمى بهجت بدوى - وإلى چوار هؤلاء كبار الكتاب الأجانب العاملين بمصر مثل دى هلس ومسينا.

لكن الذى يبده قارئ كتاب «المسئولية المدنية» لمصطفى مرعى هو الانعكاس الصادق لنفسه: القوة والصدق.

فهو من القوة يتخذ دائمًا موقفه الخاص من كل فقه، ويعلن أسبابه، ولا ينحنى للنصوص إذا ناقض منحاها، فينحى عليها باللائمة.

وهو من الصدق لا يملك أن يخفى ما فى دخيلة نفسه فيميل، من خلال التزامه القانونى، إلى الذين لا حيلة لهم، أو المستضعفين، فى مسئولية المدرسة، والحكومة أو الدولة، وإلى تقييد الحقوق حتى لا يضر أصحابها بالآخرين، كتقييد فسخ الخطبة، أو الملكية. كل أولئك مع الأمانة العلمية التى يتراءى مصداقها فى مراجعته الأحكام الأخيرة فى سنة ١٩٣٤ إذ يقدم كتابه للمطبعة سنة ١٩٣٥.

أما أسلوب الكتابة ففى طليعة الأساليب التى كتب بها أساطين القانون فى الأمة العربية «عبد العزيز فهمى - عبد الرزاق السنهورى - أحمد أمين المستشار وأستاذ القانون الجنائى - مصطفى مرعى»

ولقد انقضى على ظهور هذا الكتاب أربعون عاما فلم يجله عن مكانه مرجع بعده، مع تتابع التأليف وتعاظم أقدار المؤلفين.

وكان طبيعيا أن تتنقص الأعوام الثلاثة التى أنفقها فى القضاء الابتدائى كل مدخراته من المحاماة. وأن يضطر عند تقديم كتابه إلى المطبعة إلى عقد سلفة فى بنك مصر، يوقعها - بحسب قانون البنك - اثنان. وكان الثانى صديقه ورفيق حياته القاضى محمد أحمد غنيم.

بل قد يبدو أن اشتغاله بتأليف هذا الكتاب هو الذى أبقاه فى القضاء حتى سنة ١٩٣٦. فهو لم يطق أن يبقى بعد دخولها أشهرًا فاستقال، مع أن الوزارة عينته عضوًا فى التفتيش القضائى ليقدر جهود الزملاء، وهو - بعد - فى بداية سلم القضاء.

والذين يعرفون حرص وزارة العدل فى صدد التفتيش على أعضائها يعلمون أن ذلك كان سبقا غير عادى، لقاض غير عادى.

ذلك ما عبر عنه بعد نحو أربعين عاما زميله فى المجمع الأستاذ عبد العزيز محمد الرئيس السابق بمحكمة النقض بقوله (كان هذا التقدير عظيما لم يسبق إليه).

❁ ❁ ❁

استقال مصطفى مرعى من القضاء كأن القضاء لم يسع جهده. واتخذ مكتبا للمحاماة فى القاهرة لأن الإسكندرية لم تعد تتسع لنشاطه وهى العاصمة الثانية للدولة.

فى هذه الفترة تولى التدريس فى كلية الحقوق فافتتن به الشباب. كما عرفته محاكم مصر، من أقصاها إلى أقصاها، وعرفه كل صنوف الموكلين حتى عرف الثراء العريض فى فترة قصيرة نسبيا[١].

ولا يتسع المقام للتفصيل إلا أن يكون حقاً للكاتبة الشهيرة «مى زيادة»[٢] أن نخص قضيتها بكلمات: فهى حقيقة مؤلمة صورتها الإذاعة البريطانية سنة ١٩٧٤ فى الاسم الذى أطلقته على مسلسلتها الطويلة (الطمع المجنون).

---

(١) فى هذه الفترة قصد إلى عبد العزيز فهمى فى قريته - وكان قد بلغ سن التقاعد - وبعد العشاء أخرج ملفًا واستمر يعرض وقائعه على صاحب الدار حتى استيفى رأيه، فعرض عليه ثلاثة آلاف جنيه (فى الثلاثينيات من القرن العشرين!) أتعابا لقبول المرافعة فى القضية. قال عبد العزيز باشا: إنك تعرف ما قلته عن مكانة المحاماة لدى افتتاح محكمة النقض. لكنك ستوافقنى على أن عدم رجوعى للمحاماة أجدى على النظام القضائى

قال مصطفى مرعى: أيذن لى بأن نتداول. لا أن نتجادل.

قال عبد العزيز باشا: لا آذن

وسيرة عبد العزيز فهمى فى «سيادة القانون» مضرب الأمثال. ومنها حكمه فى أواخر سنة ١٩٣٢ برفض الطعن بالنقض فيما اشتهر (بقضية البدارى) لعدم وجود مخالفة للقانون فى الحكم المطعون فيه لكنه أمر بتبليغ وزارة العدل بوقائع التعذيب الذى وصفه حكمه بأنه (إجرام فى إجرام) وجرى التحقيق فى البلاغ وانتهى أمره بتخفيف الحكم على الطاعن واستقالة رئيس الوزارة ليتخلص من وزير العدل ثم تعثرت محاولات رئيس الوزارة للبقاء بوزارة جديدة فسقطت وزارته.

وكان هذا الرئيس إسماعيل صدقى باشا الذى أنشأ محكمة النقض وعين عبد العزيز فهمى رئيسًا لها.

(٢) (١٨٨٥ - ١٩٤١) بنت الصحفى اللبنانى الياس زيادة صاحب صحيفة المحروسة التى كانت تصدر بالقاهرة فى أوائل القرن العشرين. يطلقون عليها (ملهمة الأدباء) كان لها صالون أدبى. من روادة لطفى السيد - شبلى شميل - الشيخ مصطفى عبد الرازق - صادق الرافعى - عباس العقاد - أمين الريحانى - أهداها لطفى السيد مصحفا سنة ١٩١٣ لتبدأ تصحيح لهجتها العربية فصارت من خطبائها. كما أتقنت الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وترجمت كثيرًا منها.

أما القضية فحاصلها أن الذين طمعوا فى أموالها أدخلوها مستشفى العصفورية بلبنان ثم توصلوا إلى الحجر عليها. لكن كبار المفكرين هناك استطاعوا إخراجها من المستشفى والهرب بها إلى مصر. ثم الالتجاء إلى مصطفى مرعى. فأفتى المتحدثين معه باسم الكاتبة الكبيرة بأن تلقى محاضرة فى الجامعة الأمريكية بقاعة إيوارت التذكارية – دون أن تعرف عن سبب إلقاء المحاضرة إلا أنه طلبٌ من الجامعة الأمريكية – فإنها لو عرفت أنها طريقة للدفاع فى القضية كانت ستمتنع – فاختارت فلسفة نتشه وما أعقدها ! واختارت منها أصعب مواضيعها وهو (عش فى خطر)

وفى اليوم التالى لإلقاء المحاضرة ازدحمت أعمدة الصحف، بالتعليق على الموضوع وخطره. وعلى عودة الكاتبة الكبيرة إلى مكانتها بين الأمة. واستعرضت مؤلفاتها (باحثة البادية – عائشة التيمورية – أزهار الحلم بالفرنسية – إلخ.. إلخ) وكان استئناف الحجر قد تحددت له جلسة، وظهر أن شيخا من مشيخة القضاء قد حضر المحاضرة دون أن يعرف أن قضية للآنسة مىّ ستنظر عنده هو المرحوم الشيخ محمد بك مروان.

ولما قضى المجلس الحسبى الأعلى برفع الحجر قال: إنها أعقل من أكبر العقلاء..

وكتب لطفى السيد، وجبران خليل جبران وأمين الريحانى وأمثالهم إلى مى مشهورة. ورثاء العقاد لها أبلغ مراثية – أما رثاؤها للزعيم سعد زغلول فيعتبر آية فى الشعر المنثور بين شعر شوقى وحافظ.

لكن مصطفى مرعى ظفر بتقدير وتعبير لم يظفر ببعضه أحد من زملائها الأدباء : أنها، هى، كتبت إليه بخطها، الكتاب المنشورة صورته فى الصفحة التالية.

سيدى الأستاذ العزيز،

للعطف الكريم الذى أبديتموه نحوى فى هذه المرحلة العسيرة من حياتى، للعناية النافذة التى هى أقرب إلى حميَّة الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامى، للكلمة اللوذعية التى ردَّت إلىَّ الحرية السليبة – كيف أجدُ ألفاظًا مليئةً حياةً تُعربُ عمَّا أشعرُ به من عواطف الشكر والوفاء.

اقبلوا تبيان شكرى وإن كان التبيان ضئيلا وامتنوا علىَّ بتقبُّل هذه الورقة الصغيرة التى أودعها خطابى بكلّ خجل

مع تحيَّة الإكرام

* * *

وكأنما كانت وزارة العدل له بالمرصاد فأغرته فى سنة ١٩٣٩ بتعيينه محاميًا عاما ليترافع فى القضايا الكبيرة فى ذلك العهد، فكان شريكا للنائب العام فى سلطانه. وأنشأ قسما للمرافعة فى

القاهرة في ١٧ مارس ١٩٢٩

سيدي الأستاذ العزيز ،

للعطف الكريم الذي أبديتموه نحوي في هذه المرحلة الخطيرة من حياتي ، للعناية الفائقة التي هي أقرب إلى عناية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامي ، للكلمة الودية التي رددت إليّ الثقة بالحياة — كيف أجد ألفاظاً جديدة حياة تعرب عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء ؟

اقبلوا تبيان شكري وإن كان التبيان خلبياً واتكلوا عليّ بتقبل هذه الورقة الصغيرة التي أودعها مخلصي بكلمات خجل

مع فائق الاحترام

« ي »

القضايا[١] والمرافعات قليلة فى وسط النيابة العامة – لكنه لم يلبث إلا شهورا ثم عين مستشارا بالاستئناف فمستشارا بمحكمة النقض فى سنة ١٩٤٦، وكان معقد إجماع لكفاياته، لكن تعيينه كان مثار نقد فالمستشار لايصل إلى محكمة النقض إلا فى خواتيم عمله، وكان محل حسد لصغر سنة.

ومن قديم سمى وليم بت حداثه السن جريمة يرتكبها المحسودون.

وفى محكمة النقض تألق نجمه وإلى جواره صديقه الحميم سليمان حافظ[٢] وزملاؤه المفتى الجزايرلى وأحمد حلمى وأحمد حسن وحسن الهضيبى وأحمد علوبة وأحمد حسنى وكامل مرسى وسيد مصطفى والأربعة الأخيرون صاروا وزراء للعدل.

وإذا كان الأخير منهم قد كتب فى القانون الجنائى أو تولى تدريسه، وكان زميله فى المحاماة كامل مرسى عميدا عظيما فى الجامعة قد درس القانون المدنى، فإن كتاب «المسئولية المدنية» كان يسبق مصطفى مرعى إلى محكمة النقض باعتباره المرجع الأساسى فى موضوعه ولم يكن قد ظهر كتاب يقاربه ولم يظهر بعده كتاب يجليه عن مكانه.

وليس من أغراض هذه الدراسة الكلام عن عمله فى القضاء، فكل كلام عن حكم بذاته حديث عن المداولة – فهو ممنوع بالقانون – والأحكام من عمل جماعة ولكن أحدًا ممن مرنوا على قراءة الأحكام لايعجز عن تمييز أسلوب مصطفى مرعى وسليمان حافظ فى حيثيات الأحكام من بين شتى الأساليب، كما أن إصرار مصطفى مرعى على أن يكون مجليا بين الأقران من مشيخة القضاء دفعه لدراسات جديدة تذكر منها، أيامئذ كتاب المنطق لإيساغوجى.

يقول الرئيس عبد العزيز محمد:

(فى سنة ١٩٤٥ زاملته فى العمل فى دائرة واحدة بمحكمة استئناف القاهرة. وأشهد أنه كان مثال القاضى الذى يؤدى الأمانة حق الأداء. فلا يترك صغيرة فى الدعوى إلا ألم بها وقدرها قدرها. فإذا كانت المداولة فهو لاينفك يناقش ويجادل حتى يقنع أو يقتنع. ولايكف إلا إذا تجلى وجه الحق، باعثا فى النفس كمال الطمأنينه. مثال رائع للتفانى فى أداء الواجب).

وبشهادة عيان منا الآن – وقد عملنا جنبا لجنب مع الرجلين – كرئيسين – قبل الثورة وبعدها مباشرة إن تعاقب الرئيسين على هيئة القضايا كان بالغ الأثر إذ مكن لإصلاحات مصطفى مرعى فيها فآتت ثمارها فى أيد أمينة وقلوب مطمئنة أمكنتها من النهوض بما ألقته عليها الثورة من تبعات جسام.

---

(١) نقلت إلى هذا القسم من نيابة الاسماعيلية فتألف من محمد شكرى كيره شاه ومنى

(٢) راجع مقال الأستاذ زكى عريبى فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم الأهلية فى سنة ١٩٣٤ وكلامه عن أسلوب سليمان حافظ عندما كان محاميا.

وفى محكمة النقض أصابه إجهاده بما يشبه الذبحة، ومع ذلك استطرد لسباق الإتقان والإنصاف فى المحكمة، وكان يتجارى معه سليمان حافظ وعبد العزيز محمد وعبد الرحيم غنيم ومحمد على رشدى وكلهم أصدقاء.

وما يزال أصحاب مصطفى وسليمان وعارفو صنيعهما يذكرون سعيهما - وهما مستشاران فى الاستئناف والنقض - لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان، والمرحوم يوسف حلمى. وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد - صحيفة الحزب الوطنى الجديد - وما يزال مشكورًا إقناعه بعض النابهين من شباب الحزب الوطنى بالعمل فى هيئة قضايا الدولة كالأستاذ المستشار برهان حسن سعيد.

obeikandl.com

فى هيئة قضايا الدولة

أنشئت هيئة قضايا الدولة سنة ١٨٧٥ للدفاع عن الحكومة أمام القضاء المختلط وكان فى سبيل الظهور بمصر، بقضاة وافدين من أوربا وأمريكا، قيودا على استقلال مصر، فاستدعى الخديوى اسماعيل أساطين رجال القانون من الدول الأربعة الكبرى فى ذلك العصر فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا للدفاع عن الحكومة أمام هذا القضاء. ومنهم كانت نواة هيئة قضايا الدولة

تكرر الوضع بعد سبعين عاما فى سنة ١٩٤٦ إذ أنشىء مجلس الدولة، فلم تعد القرارات الإدارية محصنة من الإلغاء أو التأويل فكان أعظم إصلاح دستورى بعد دستور سنة ١٩٢٣. واحتاجت الحكومة إلى حماية قراراتها بدفاع قوى أمام هذا القضاء الجديد..ولم يكن بد من أن يدعى لذلك مصطفى مرعى سنة ١٩٤٨. وأن يسن قانون يرفع مرتب رئيس الهيئة فوق مرتب النائب العام.

وفى المحاماة عن الحكومة إغراء له بالمحاماة ذاتها.. عن ذلك الجانب من النشاط.

وسعد زغلول كان أول مصرى بالمحاماة عين قاضيًا، لكنه كان قبل المحاماة أول مصرى عمل بهيئة قضايا الدولة إذ آنس فيه الكفايات محمود سامى البارودى باشا وهو رئيس وزارة فنقله إلى معاون إدارة الجيزة حيث صار باشمعاون القضايا ومنها استقال ليعمل بالمحاماة قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٣. أما النقيبان الأول والثانى الهلباوى وعبدالعزيز فهمى فقد مارسا فيها العمل فى قسم قضايا الأوقاف فى فاتحة القرن الحالى - وصلة مصطفى مرعى بهما وثيقة - كما عمل بها من الزعماء قاسم أمين ومحمد فريد رئيس الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومن رؤساء الوزارات حسين رشدى وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه ونجيب الهلالى.

ولا ريب كان يجذب انتباه مصطفى مرعى اسم أول رؤسائها المصريين ونابغة العلوم القانونية فى جيله عبد الحميد بدوى، واسم أمين أنيس وزير العدل الذى نقل مصطفى مرعى إلى الفيوم وصار بعد ذلك رئيسا لهيئة قضايا الدولة. أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستعصون على الإحصاء.

وأما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذى تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن تجد فى

الخمسينات من القرن رؤساء أربعة للهيئات القضائية الأربعة كانوا من أعضائها[١] وأن يلى رياسة مجلس الدولة سبعة منهم[٢]

تغلغل النشاط الحكومى فى كل ضروب الاقتصاد والإدارة، فتنوع اختصاص هذه الهيئة فهى تمثل الحكومة فى مئات آلاف من القضايا فى العام، فيها كثرة القضايا الهامة فى المحاكم - وأرقام الطلبات فيها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات - أما من الناحية الفنية فهى تمثل الحكومة فى جميع قضايا القضاء الإدارى وهى فى قضايا النقض المدنى أكثر من نصف عددها.. ولامراء أنه النصف الأهم، فى القدر أو النزاع أو العلم، وهى مطالبة بفقه طليعى، عالمى، كلما جد نشاط للدولة تظهر آثاره بمصر أو فى الخارج فى ساحةالقضاء الادارى والدستورى والضرائبى أو المرفقى أو المدنى أو الجنائى.

ورئيس هذه الهيئة حقيق بأن يكون حجة فقهية وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة فى المنازعات الدولية، والدستورية، والإدارية، والضرائبية، والمدنية والجنائية، وغير ذلك - مجتمعا - كيما تحسب الحكومة حسابا لرأيه. وتقبل تصحيحه لأخطائها، وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها. مطلوب منه أن يسبق. زملاءه وموكليه بالابتكار لهم وإنصاف خصومهم منهم.

وهو شريك فى إدارة القضاء بوزارة العدل. ومرجع لمئات من رجال القانون فى شتى الجهات الإدارية.. وكأنما كان مصطفى مرعى قد أعد لكل ذلك.

بل كان فوق ما توقع الجميع. إذ أضاف شيئا جديدًا ليس مألوفا فى رجال القضاء: فن قيادة الرجال.

ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة فى نزاهة الفكر والنفس وفى التصدى للمشاكل، وتحمل مسئولياتها، ثم فى تكليف نفسه بمثل ما يكلف غيره به، فإذا به أول رئيس لهيئة قضايا الدولة يترافع أمام القضاء، ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص ومنها مظالم رهط من هيئة القضايا أزالها بفطانة الرئيس المفطور فعبر بهم الفجوة بينهم وبين حكومة مدت إليهم جفوتها لمجلس الدولة مع أنه قاضيها الإدارى الوحيد،وأنهم ممثلوها الوحيدون أمام القضاء كله !.

وهو فى إدارته وجه النهار وزلفا من الليل. يجعلها دائبة ناصبة كخلية النحل. ومن لايعمل يستقيل. لايحاسب إلا على الكبائر ويوجه ويشارك ويعطى الفرصة للمحاولة والخطأ. ويقف

---

(١) مستشارون عبد العزيز محمد - عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد الحليم الجندى

(٢) محمد كامل مرسى - عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد العزيز البيلاوى - ضياء الدين صالح - على محسن - أحمد كمال أبو الفضل.

وراء الرجال عند الحاجة، ويعلم.. ويتعلم. ويجرى الخير على المرءوسين. بالمعارف التى يقدمها والتجارب التى يتيحها، والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التى تجعلهم يتذوقون جدوى العمل ومعنى العلم ويسعون للتقدم.

وهو ليس رئيسًا وإنما زميل كبير. يلزم المرءوس أن يضع اسمه إلى جوار اسمه إذا شاركه فى مذكرة. وليس بينه وبين أحد بروتوكول، وإنما البروتوكول بينه وبين الوزرة مرة بعد مره فهناك يأخذ للصغير حقه، من الكبير، وهناك يعلن لرئيس الوزراء أن العمل القانونى الذى يثنى عليه من جرائه ليس عمله وإنما هو عمل فلان الذى كان بينه وبين النقراشى باشا رئيس الوزراء أشياء[١] ويعلن أن من حق محامى الحكومة ألا يترافع فى قضية يرى فيها حرجا. وأنه بهذا يتحرج تحرج القضاة.. ويخضع رئيس الوزراء وكان صهره خصما فيها[٢]

وذات يوم أبدى رئيس المحكمة المختلطة بالمنصورة سنة ١٩٤٨ – وكان أوروبيا – رأيه ضد الحكومة فى قضية تعويض لأجنبى عن مظاهرة. فعزم رده لولا أن رجاه وزير العدل أن يترك المحكمة المختلطة تلفظ آخر أنفاسها فى هدوء بعد عام.

وذات صباح جاءته سيدة من ذوات قصر الملك كان أبوها.. باشا مديرًا فى عهد الخديوى فوزيرًا للمالية فى عهد الملك فؤاد – فجابهها – مع حيائه المفطور – بأن دعواها على باطل. فرجعت تجر أذيالها إلى أم الملك وتشكو أنه يشرب القهوة فى رمضان فى مكتبه! وترامت إليه الأنباء. فقال لحسنى باشا السكرتير الخاص للملك: (تشكو مفطرًا بعذر إلى مفطرين غير معذورين)!

ومن غرامه بقيادة الرجال، وإحساسه بما يخلفه فى أنفسهم وعقولهم من تأثيره ومن اقتداره على تحقيق الإصلاح الإدارى والقانونى، ومساعدة الأفراد، والإبداع فى معارك فنية ليس لها نظير فى كل المستويات، وقد جرب القضاء، والتدريس بالجامعة، والتأليف، والمحاماة، أغرم بهيئة القضايا غراما، حتى ليذكرها لنا بمقهى (الرونبوان) فى الشانزلزيه بباريس فى سنة ١٩٥٠ قائلا إنها «أعظم عمل أحبه».

والعمل المخلص نعمة للناس ولصاحبه. فلقد أفاد مصطفى مرعى لنفسه مثل ما أفاد هيئة القضايا إذ غلغل النظر فى كبريات نزاعات المؤسسات، وقوانين التزام المرافق العامة والمنازعات الإدارية، ثم أطل على إدارات الحكومة من علٍ. وعرف أخطاءها ومتاعب الوزراء ووجوه إصلاح الوزارات وستظهر آثار ذلك فى مرافعاته. وستتابع عليها هيئة القضايا فيما بعد.

وربما أجزأ عن التفصيل قول رئيس الهيئة وهو يقدمه لحشد من كبار المثقفين بعد انقضاء

---

(١) المذكرة المشار إليها واردة بين المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث

(٢) القضية مشار اليها فى الفصل الثالث.

بضعة عشر عامًا على اعتزاله العمل إذ أقامت هيئة قضايا الدولة قاعة محاضراتها الكبيرة. واهتمت بأن يكون أول المحاضرين فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩. وكان قد اعتزل العمل فى المحاماة نهائيا من أشهر. فجاء إليه السامعون من أقصى الشمال فى الاسكندرية ومن الجنوب من أسيوط ومن قنا يسمعون الصوت الذى انقطع صاحبه عن أن يتكلم فكانت شبه مظاهرة له.

يومئذ قدمناه للحاضرين بما يلى:

«باسم الله الرحمن الرحيم أفتتح برنامج المحاضرات الذى تبدأ به هيئة قضايا الدولة.

أيها السادة:

إن اجتماع هذه المجموعة التى يندر أن اجتمع مثلها فى مناسبة علمية، من رؤساء النقض والاستئناف ومجلس الدولة والقضاة، والوزراء، والعلماء والمحامين، ورجال الدولة والفكر والاجتماع، قادمين من الشمال، ومن الجنوب، للاستماع للسيد المحاضر فى هذه الليلة، فيه من التكريم ما يتميز به بين الأساطين من رجال القانون. وإنى لأستأذنه فى أن أضيف إلى ماطالما قدمه من جهده وجاهه لهيئتنا - وقد كان أول رؤسائها فى عصرها الحديث[1] - أستأذنه فى أن نستعير من التحية لشخصه تشجيعا لبرنامج محاضراتنا فى ذاته، وقد كان من بين مقترحاته، ولا جرم إن الإصلاحات التى ظفرت بها هيئة القضايا فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة قامت على أسس أرساها.

والموضوع الذى سيحاضرنا الليلة فيه لايقدر عليه أحد كمثل اقتداره وهو موضوع الفلسفة والعلم»[2].

ولا ريب كان اختيار الموضوع إبعادا له من الكلام فى السياسة.

❁ ❁ ❁

فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل النقراشى وولى الحكم إبراهيم عبد الهادى،وعين مصطفى مرعى وزيرًا للدولة. والكل يعرف أنه وضع فى هذا المكان ليكون نقطة ثبات. فلقد كانت الدولة أحوج إليه هناك. وهو الوزير غير الحزبى فى وزارة يتقاسمها الأحزاب

وولى مصطفى مرعى الوزارة ثلاث مرات مع إبراهيم عبد الهادى، وحسين سرى، فبادر يوم ولايتها بإعلان استقلاله عن الأحزاب.

---

(١) أول رؤسائها المصريين بعد ثورة سنة ١٩١٩ عبد الحميد بدوى باشا وأثره فى الدولة المصرية بعد سنة ١٩١٩ وبعد دستور سنة ١٩٢٣ عظيم.

(٢) وظاهر بعد الموضوع من السياسة. وسيتكرر بعد الموضوع فى السياسة من محاضرته بعد ربع قرن بمركز تدريب المهن القضائية. كما تمحضت محاضراته فى نقابة المحامين ونادى القضاة فى موضوعات سيادة القانون واستقلال القضاء.

ولكنه إذ ترك رياسة هيئة القضايا فتح الطريق إليها - كما صنع إذ ولى قضاء النقض - لأصدقائه فتعاقب عليها: عبد الرحيم غنيم، فعبد العزيز محمد، فعبد الحميد الوشاحى ومحمد غنيم[١] فعبد الحليم الجندى.

وكما لم نتكلم عن عمله فى القضاء لانتكلم عن عمله فى الوزارة. وإنما يتعين أن ننقل نص استقالته من الوزارة الأخيرة لأنه اختتم بها عهده فى خدمة الحكومة. واستفتح بها عمله فى السنوات العشر العظيمة له فى المحاماة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩. ولأن فى نصها مالا يقدر عليه إلا العظماء من رجال المحاماة والقضاء والسياسة:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

تحية: وبعد فأنت تعلم، كما يعلم غيرك ، أننى إنما اشتركت فى حكومتك على أمل فيك، أن لك غاية هى جمع الكلمة، وضم الصفوف. وأن لك هدفا هو جمع القوى المؤتلفه على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية والداخلية، وقد تبين لى أنك لاتتغيا هذه الغاية. ولا تتوسل بوسائلها. بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطًا لتجعل من كل حزب حزبين وكل فرقة فرقتين.

وقد رأيتك بنفسى ترى الرأى للحق وتنقضه للباطل وتقول الكلمة وتنكرها. ولم يقع ذلك مرة واحدة فى تافه من الأمر بل وقع مراراً. وفى الخطير من شئون الدولة.

أما لفظك. وأما عبارتك. وأما أسلوبك فى إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التندر فى كل مكان.

لهذ أحيطك علما باعتزالى العمل فى الوزاره، والله المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء وأن يقيها غوائل الفساد - مصطفى مرعى».

إنه يعتزل - ولا يستقيل - حتى لايعطى فرصة لأحد (الملك) أن يقبل أو يرفض. وهو يتهم رئيس الوزراء بأنه «مسلط ليجعل من كل حزب حزبين» . فلقد كانت هذه طريقة الملك فى الأمة: يفرقها ليحكمها.

وهو يعتزل. لأنه تعود الاعتزال. ولم يحدث فى حياته أن طلب لنفسه أى عمل. فهو يعين فى كل عمل تولاه لمصلحة أمته لا لمصلحته، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام: إنه يعتبر نفسه - تحت الطلب - من جراء أى غرض عام، وفى إجابة الطلب يضحى آماله المنتظرة،

---

(١) الأول ترك هيئة قضايا الحكومه رئيسًا لمحكمة استئناف مصر والثانى ترك هيئة القضايا رئيسًا لمحكمة النقض، أما محمد غنيم فتركها وكيلا لهيئة قضايا الدولة. وأما الأخير فتولى الرياسة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ تاريخ الإحالة إلى المعاش.

وينفق أمواله المدخرة، ويقذف فى الهواء بكل فرصة. حتى إذ عضته الفاقة فى وظيفته، رجع يلتمس الكفاية فى المحاماة وإنما يلتمس الحرية الكاملة والاستقلال فى العمل.

* * *

ولقد يمكن أن يشار فى عمله بالوزارة، إلى مايتصل بالمحاماة والقضاء: من ذلك مساعدته فى تخفيف الأحكام العسكرية فى قضايا الرأى (الشيوعيين المحكوم عليهم)، وخلافه فيها مع القصر، ومع رئيس الديوان. ومن ذلك مايتعلق بقضية كبرى فى تاريخ الحكومة.

فلقد طالما وقفت شركة السكر من الحكومة مواقف محرجة لتظفر منها بالملايين وهى راغمة، بدعوى الحاجة لتجديد آلاتها، فاضطرت وزارة إبراهيم عبد الهادى إلى أن تمنحها بضعة ملايين من الجنيهات لذلك. وكانت المفاوضات على يد مصطفى مرعى. ومع أن سمعة بعض المتعاملين من الحكام والوزراء ورؤساء الوزارات مع شركة السكر لم تخل من الاتهام من أجل نفوذ رئيسها أحمد عبود أو ذهبه - إلا أن مصطفى مرعى أعطى هذه الملايين بشجاعة ولم يقل حزب من الأحزاب كلمة فى الصحف، أو فى المجلسين التشريعيين، أو فى الدهاليز والأروقة مع حدة الخصومات بين الأحزاب ثم لم تمض خمس سنين حتى استردت الحكومة هذه الملايين وملايين أخرى فى قضية التحكيم التى ترافعت فيها هيئة قضايا الدولة.

ومن حق المحاماة - فى المقام الأول - أن نشير هنا إلى أننا أشدنا ونحن نمثل الحكومة فى هذا التحكيم سنة ١٩٥٤ باثنين ممن وردت أسماؤهم فى القضية كانا من بين الوزراء السابقين هما رئيس هيئة قضايا الدولة السابق مصطفى مرعى ونقيب المحامين السابق عبد الرحمن الرافعى، اللذين تداولا شركة السكر.

وبتطبيق حكم التحكيم، أعطيت الحكومة نصف رأسمال الشركة. نحو عشرة ملايين. كما رفضت دعاوى الشركة بملايين أخرى[١].

(١) والمذكرة الخاصة بهذه القضية واردة بالجزء الثانى من المذكرات الخاصة بهيئة قضايا الدولة والمشار إليه فى الفصلين الثانى والثالث من هذا الكتاب.

obeikandl.com

إلى المحاماة ومعركة الملك فاروق

رجع مصطفى مرعى إلى المحاماة وهى تحمل على عاتقها الكثير من متاعب بلاده، أفرادًا وجماعات، وكانت مصر تزخر فى هذه الفترة بإرهاصات الثورة على الملك، تجرى بها أقلام كبار الكتاب، وهو فى الطليعة منهم، ومظاهرات الطلاب، وهم قراؤه. له المقالات الرنانة فى صحيفة اللواء الجديد صحيفة الحزب الوطنى الجديد يحفظها المثقفون عن ظهر قلب لما فيها من البيان، ويرددها الأحرار فى ندواتهم إذ تتتابع فى مهاجمة الملك: مثل مقاله عن (اليخت الملكى فخر البحار) ومقاله (ولاء الأحرار وولاء العبيد)[١] وهى مقالات لم يسمع بمثلها من قبل ولا من بعد حتى خلع الملك.

وربما كان أوفى للبيان عن كفاحه فى هذه الفترة وموقفه التاريخى للدفاع عن حرية مصر واستقلالها كلمات موجزة ننقلها عن كتابنا (من أجل مصر البطل أحمد عصمت) الذى ظهر فى شتاء سنة ١٩٥٣[٢].

(كان الملك يعلن للشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب فى مجلس النواب. وفهم

---

(١) وفيما يقوله:

(إننا لا نتجر فى السياسة، ولا نساوم عليها، ولا نبيع أقلامنا ولا نؤجرها. إننا لا نخشى فى الحق لومة لائم مهما يكن مقامه. ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته. وإننا نعرف أن الشر راصد للأحرار فى مصر. فاعرفاه ولو استطاع أن يبتلعهم واحدًا بعد الآخر. لكننا نعرف مع ذلك أن الكلمة الحرة الصريحة هى ألزم ما يلزم مصر اليوم.

ولقد قال اللواء - ولا يزال يقول - كلمات لها هذه السمات. وفيها هذه الخصائص إن لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة، فإنها من غير شك قد قرعت منهم الأسماع ولفتت الأنظار ومن يدرى: لعل الذى نعد له غدا أو بعد غد قد يكون أبعد غورا وأشد وقعا من كل ما قلناه حتى الآن. فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء إذا لم تنحسر موجة الداء وأن تزداد قوة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء. فدونه بقوى مع الزمن ولا تضعف وتتسع دائرتها ولا تضيق قبضتها ولا تتراخى. وإنها - على اختلاف أنواعها - لتساند وتتآخى - كما يتساند الأشرار فى ظل الشيطان وحيث يتبادلون النفع ويتعاطون الحرام.

وهاهى ذى الدكتاتورية البغيضة الطاغية تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء وها هوذا الحكم الفاسد بدوره يجيء للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقاماً وإنه ليذل لها ويخضع. ويلين ثم ينحنى.

ومن عل ينظر الإنجليز بل العالم كله إلى شعبنا المسكين محصورا بين هذين الأمرين نظرة استخفاف وازدراء. هذه هى مصر اليوم، ما أحوجها إلى الكلام الحر الجرىء عسى أن يهز ضمائر سادتها فيعودوا إلى الرشد ويثوبوا إلى الصواب. أو يهز شعور الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها. وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد).

هذا قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأشهر معدودات.

(٢) من أجل مصر - البطل أحمد عصمت - للمؤلف ١٩٥٣ الطبعة الثانية ص ٦٦ - ٦٧

الشعب قصده. وهو إضعاف القوة البرلمانية فرد عليه كيده... فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية فى صناديق الانتخاب على ماضى الملك وآماله باللغة الدستورية التى يخاطب بها الشعب حكامه. ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهى أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه مجيد كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل. وخضع الملك لها - بادى الرأى - وإن كان فى دخيلة نفسه يستجم ليهجم. ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبى جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها. والحق أنها كانت أمانى الشعب فى السنوات العشر الماضية فكان كل تأخير لها تأخيرًا مضافًا إلى عشر سنين.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعى عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التى خانت الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وكان الملك وراء حاشيته يبعث للمستجوب فى كل ليلة رسولا ليتنازل عن استجوابه.

شهد «أحمد عصمت» جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعة منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر، ولكفاح رجل له به عهد، وآصرة وثقى من الود، فوق كونه محاميه. فسمعت أذنه وبصرت عينه فى المجلس الأعلى للبرلمان ما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب.

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سويًا. وكان تعليق أحمد عصمت على ما رأى نشوة انشراح غامرة، وكلامًا قليلا، كدأبه، مثل قوله (إن مصطفى مرعى دخل التاريخ) وإن (مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل)....

والحق أن الاستجواب كان الموقعة المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية سنة ١٩٥٠[١].

واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة العامة فى تحقيقها مع صحيفة روز اليوسف. فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة. ونصيب الملك منها. وأسباب ما أصاب الجيش المصرى فى فلسطين. ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسئولين: فكانت بداية النهاية.

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار فى صحيفة اللواء الجديد منها (ولاء الأحرار وولاء العبيد) ثم أخرج مصطفى مرعى بعد بضعة عشر يومًا (فى ١٧ من يونيو سنه ١٩٥٠) وأخرج مَن ظاهره من مجلس الشيوخ بائتراح ملكى أحيا به الملك نزاعًا قديمًا بين

(١) من شهادة التاريخ لرجال لهم أن يتزعم مقاومة الملك على منابر الصحف والمجلس التشريعى الأعلى ومجلس الدولة محميان هما الواردان فى الفصلين الثانى والثالث فى هذا الكتاب.

الأحزاب على تعيينات الشيوخ. فأصيب النظام البرلمانى بقاصمة الظهر... ثم جاء يوم القضاء، حين جاء دور الحاشية أمام القضاء، فلم تصل أيدى القضاة إلى الجناة... وقامت ثورة الجيش فى العام التالى وفى طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها. فخلع الملك وأديل من نظامه بتمامه. وقدمت بعض التهم التى حواها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياعه فى مجلس الشيوخ فى أول قضية لمحكمة الغدر فى عهد الثورة).

وفى أكتوبر رفع مصطفى مرعى وسبعة عشر من زعماء فى الأحزاب عريضة إلى الملك يقولون له [يا صاحب الجلالة. إن احتمال الشعب مهما يطل فإنه منتهٍ إلى حد. وإنا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم. بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى] ولم يختموها بالولاء له. فالشكوى إليه كانت شكوى منه وليس أسلوبها ببعيد من أسلوب مصطفى مرعى.

والذى قاله شوقى فى وصفه لسعد زغلول وهو يقذف عصاه فى وجه (فرعون) أى الامبراطورية البريطانية سنة ١٩١٨ وهى منتصرة على العالم جدير بأن يقال عن مصطفى مرعى وملك مصر.

أعلمتم قبل موسى من يد ... قذفت فى وجهُ فرعون عصاها
وطأت ناديه صارخةً ... شاه وجه الظلم يا قوم وشاها

وفى إعلان البطل «أحمد عصمت» عن الخير الذى تصيبه مصر لوجود مثل هذا الرجل، تحية له ولزعمائها من المحامين الذين أقامت التماثيل لهم: سعد زغلول - مصطفى كامل - محمد فريد - أحمد ماهر - طلعت حرب.

وإضافة اسم مصطفى مرعى إلى أصحاب هذه الأسماء الذين جابهوا الخطر بشجاعة بدنية وفكرية: من أجل مصر... هى فى المقام الأول تحية للمحاماة... مهنة الحرية والكرامة والكفاح كما عبر عنها مصطفى مرعى.

* * *

اتخذ الموكلون - من جديد - طريقهم إلى مكتب المحامى العظيم فى القضايا الكبرى فى ذلك العصر، بمقدارها أو خطرها وبوجه خاص بالخصائص الفنية، سواء كانت قضايا إدارية أو جنائية. مدنية أو ضرائبية، وسواء أكان أصحابها من الأجانب أم من المصريين. أم من الشركات والنقابات والمثقفين وكبار رجال القانون. كلهم يلتمسون عونه. لا يملكون إلا أن يبايعوا لعلمه وفهمه ويخضعوا له: كمثل زميله المستشار محمود عبد الرحمن عندما اتهم فى الشروع فى قتل رجل من الشرطة بعيار نارى فترافع عنه ضد إنكاره، وبنى مرافعته على أساس صحة الواقعة، وفساد التهمة، للدفاع الشرعى.

ورفضت المحكمة أقوال المستشار وأخذت بأقوال المحامى. فبرأته

ومن ذلك قضايا مدنية نجد لكل كلمة يكتبها فيها مكانتها فى أبحاث القضاة، إلى قضايا يدافع فيها عن المفكرين المتهمين ومنها قضية رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادى أمام محكمة الثورة.

ومن ذلك قضية أصحاب حصص التأسيس فى شركة السكر وحقهم فى الاطلاع على الحتتأب وتصحيحه والاعتراض على الإدارة وانحرافاتها فى الشركات المساهمة (قضية الأستاذ أحمد الديوانى بك - ضد شركة السكر).

أو (قضية محلات جروبى الشهيرة ضد الضرائب يعهد إليه بها نقيب المحامين المختلط: شارل شالوم، وهى تدور حول شهرة المنشأة وخضوعها لرسم الأيلولة).

أو قضية محمود زكى بك ضد وزير التموين ورياسة مجلس الوزراء وسننقل مقتطفات من الدفاع فيها فيما بعد.

أو قضية شركة شرينج الألمانية ضد شركة شرينج الإنجليزية...

حيث أغرت الشركة الإنجليزية الحارس المصرى على أموال الأعداء - كما يقول - (فنزل على إغرائها وأخطأ فى حق بلده قبل أن يخطئ فى حقها حين أذن لها أن تستعمل علاماتها التجارية وهو لا يملك هذا الإذن كما لاتملكه وزارة المالية التى يتبعها. ويحس الحارس حين يتعاقد معها أنه يلعب لعبة خطيرة فيتعاقد معها ساقط الضمان. وترضى هى بالعقد، مشروطًا بهذا الشرط..)

أو قضية شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية ضد الحكومة المصرية، وهى تدور حول (القواعد المقررة دوليا لتنظيم التراسل الدولى بطريق البرق، ومشروعية شرط الذهب وحق الحكومة فى أن تقتضى من الشركة عددًا من سنتيمات الذهب عن كل كلمة وتحديد مقدار هذه الإتاوة بالعملة المصرية).

أو قضية كبار الأطباء فى تاريخ مصر (نجيب محفوظ، أحمد شفيق، إبراهيم بجدى، عبد العزيز حلمى، أحمد عمار) ضد نقابة الأطباء بطلب إيقاف قرار إحالتهم إلى المحكمة التأديبية وإلغاء هذا القرار وفيها صدر قرار بوقف التنفيذ وحكم بإلغاء الإحالة إلى التأديب واعتباره كأن لم يكن.

وكان محامو الطرفين فى هذه القضية عن الخصمين ثلاثة من الأصدقاء: مصطفى مرعى وأحمد رشدى ومحمد على رشدى.

❁ ❁ ❁

هكذا قضى السنوات العشرة بعد سنة ١٩٤٩ دون أن يتوقف أو يتخفف. فليست المحاماة ملكا للمحامى يستطيع أن يتخفف من عبئه أو يتصرف فيه، وإنما المحامى ملك لموكليه، لا يستطيع أن يقفل بابه أو أن يقلل جهده. وهى كما قلنا - قبل - «إدبارها مر وإقبالها مرهق».

وظاهر أن عمله فى المحاماة فى كل مدة من المدتين السابقتين لم يزد عن بضع سنوات، وأن عمله هذه المرة الثالثة كان طويلا نسبيا، مغدقا ماليا، منهكا بدنيا. فكيف أصر على العمل طوال هذه السنين - وهو يعطى عمله كل حياته وجهده - ويأخذ كل ما أوتيه بقوة - ولا يهمه المال إلا بقدر ما يستره؟.. وكان مستورا.

ربما كان الجواب أن ضربا من تنويع العمل كان يخفف عليه العبء الضخم فى أعمال المحاماة، فلقد كان يجوب بحاره السياسية الهائجة إذ يكتب فى صحيفة الحزب الوطنى، ويحلق فى آفاق الاقتصاد العالية وهو يعمل رئيسًا لمجلس إدارة شركتين مختلفين من أكثر من وجه من أكبر شركات مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اختير لرياستهما لنزاهته واقتداره على بعث الحياة فيما يمسك به:

- الأولى ميدانها الزراعة واستصلاح الأراضى (شركة كوم أمبو) وفيها الخيال الخصيب والابتكار المنجب.

والثانية شركة النحاس وميدانها صناعى غير مألوف له. ولذلك كان فرصة متاحة له ليضيف إلى نفسه بعض المعارف.

وهو فى سباق طلب المعرفة لا يتخلف. وبخاصة وهو قد تولاهما بعد جماعة من الأجانب المتخصصين فى إدارة أمثال هذه الشركات. فأحسن القيام عليهما إحسانه فى قيادة الرجال والتمكين لنزاهة الإدارة والانضباط القانونى فى كل أولئك، مع شعوره فى كل عمل يتولاه أنه يؤدى خدمة عامة. فنجح نجاحا تنطق به الأرقام: فهاتان الشركتان تفخران بأن أسعار أسهمها بعد التأميم قدرت بسعرها فى سوق الأوراق المالية عند التأميم، للثقة فى إدارتها وسمعة القائمين عليها وتحقيقها أرباحا باهرة مع سلامة رأس المال ووفرة الاحتياطيات...

وهو بهذا يقدم للتجارة والصناعة وللزراعة ولرجال القانون برهانًا على أن النزاهة القضائية تحقق الأرباح لرأس المال، وللعمال، وتحفظ لرجل القانون المكانة العليا بين المديرين وتجعل سيادة القانون، حيثما يطلب القانون، مفتاح النجاح.

كان قد انقضت عليه سنة ١٩٥٩ عشرة أعوام منذ عاد إلى المحاماة فى سنة ١٩٤٩، وأنى له أن يستريح، على طريقته، ليعتزل العمل وهو فى عنفوان مجده وقدراته. وهذا مبدأ طالما أعلنه بين خاصة أصحابه، فلقد كان يلوم استمرار الهلباوى فى العمل وهو فى الثمانين.

فى مجمع اللغة العربية

فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ استقبل مجمع اللغة العربية الأستاذ مصطفى مرعى استقبالا جديرا به لكنه شذّ عن سوابقه - فلقد تكلم فى استقباله ثلاثة من أعضاء المجمع أولهم نائب الرئيس الأستاذ زكى المهندس وثانيهم الرئيس السابق لمحكمة النقض ولهيئة قضايا الدولة الأستاذ عبد العزيز محمد، أما الثالث فهو الكاتب القصصى المعروف الأستاذ ثروت أباظة يلقى كلمة الاستقبال بالنيابة عن شاعر الفصحى المرحوم عزيز أباظة التى أعدها قبل رحيله عن هذه الدنيا.

وكان تلخيص «عبد العزيز محمد» جامعًا. كنصوص القوانين وصادقًا كشهادة العيان (أشعر بسعادة غامرة إذ أقدم اليوم كبيرًا من أساطين رجال القانون. جال فى جميع ميادين القانون وتقمم القمم فيها جميعا من محاماة وقضاء وفقه. حتى إذا بلغ ذلك المدى تصدى للشئون العامة فحمل أعباءها وكافح فى سبيلها وكان له فى ذلك مقام معلوم...

وبعد فهو من صفوة رجال الفكر المعاصرين).

وقال عزيز أباظة فيما قال: (توجت باستجوابك عن مأساة الأسلحة الفاسدة ما أدى بآخرة إلى طردك من مجلس الشيوخ مع تسعة عشر من إخوانك فكانت جريمة دستورية طاغية. هبطت بالعهد إلى الهاوية، وسهلت على الثائرين مهمة إنهائه والإجهاز على أشلائه).

ووجه الكلام إلى أعضاء المجمع فقال: (إن فى زميلكم مصطفى مزايا ساحقة قلما تجتمع متكاملة إلا للموهوبين وقليل من هم...

إنه يعرف أو يكاد لكل معضل حلوله، ولكل حق دليله، ولكن الذى لا يعرفه مصطفى كثير...

إنه لا يعرف للرجل وجهين ولا للحق ميزانين ولا للكرامة صورتين ولا لقيمة الإنسان معيارين...

إنه من القلائل الذين لا يعرفون للمال قدرًا عند الخدمة العامة، فهى عنده قيمة وخلق وضمير...

إن المقاييس التى يقاس بها مصطفى تتعدد تعدد جوانب النبوغ فيه، وهيهات لهذه أو تلك أن يلم بها حديث مهما يطل هذا الحديث...

أيها الخالدون:

لقد أضفيتم عليه بالغ التقدير والتوقير. وآية ذلك أنكم لم تقفوه كعادتكم عند بابكم. وطال ما وقفتموتى وغيرى دورات ودورات عند بابكم. ولكنكم عند أول دقة دقها عارفو فضله فتحتم له مصاريع محرابكم وكنتم، أعزكم الله، عند دعوتنا الجواب، صيغ فى بالغ التأهيل وخالص الترحاب).

وهذه تحية له. سبق بمثلها الدكتور طه حسين لمثله فى فقهه ومكانته ووظيفته الدكتور عبد الحميد بدوى. قال (إن هذا المجمع هو الذى دعاك إلى أن تشرفه بالمشاركة فى عمله الخطير، لم تسع إليه ولم تفكر فى السعى إليه... فأنت فى رأى نفسك فقيه، وأنت فى رأى نفسك صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وأظنك توافقنى على أن أحدًا لم يخدم اللغة العربية فى تاريخها القديم كما خدمها الفقهاء. فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقا لغة علم وفلسفة وتفكير دقيق عميق).

ولما دخل مصطفى مرعى المجمع كان صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وكان - بوجه خاص - من أمراء البلاغة القضائية وخطباء المجالس التشريعية وكبار الكتاب فى القانون والحرية. وكانت عباراته وكتاباته إعلانا صادقًا عن حقيقة ذاته.

وأجاب العضو الجديد بخطاب سمته مضابط المجمع (الكلمة المرتجلة) فكانت خطبة لم تبلغ شأوها الخطب المحضرة. وساعد على إحداث الأثر على مشيخة المجمع بطء الإلقاء فى قاعة تزدحم بالمهللين له. وفى ظروف تشرح نفسها على لسانه (وقد سألت نفسى... هل البقية الباقية منى قادرة على أن تحملنى لألحق بركبكم... وقبل أن أصل إلى جواب عن هذا السؤال سمعت صوت السبعين يحذر من جهة وينذر من جهة أخرى، لا لأن السبعين عليها بأس فى ذاتها ولكن لأن العشرين الأخيرة منها كانت بالنسبة لى فترة تشتت وتمزق وضياع. كنت مغتربًا بالجسد بين الحين والحين، مغتربًا بالروح فى كل الأحيان. كنت مغتربا بالمعنى الذى أراده أبو حيان التوحيدى حين قال «أغرب الغرباء من صار غريبا فى وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيدًا فى محل قربه...) وانطلق يؤصل فحوى الاغتراب ويفصل الأسباب.

وإذا لاحظنا أن المجمع سعى إليه دون أن يتقدم هو بطلب، وأن القرار الجمهورى بتعيينه صدر فى سنة ١٩٧٣، فمن البداهة أن انتخابه كان فى آثار حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إقرارًا من المجمع بأثره وإضافة لجهده فى خدمة اللغة وخدمة الأمة.

وإذا لاحظنا أنه هو أكبر داعية للثورة من رجال العهد السابق على قيامها بمهاجمته للملك داته، وأنه الوحيد بين رجال العهد السابق الذى دعا الأمة للثورة جهرة، من ذلك قوله الذى نقلناه من قبل (فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها الضائع وإن يوما يتحقق فيه هذ الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد) فمن البداهة أنه كان من كبار المقربين للثورة

والمأمولين منها حتى يوم اعتزاله المحاماة.. ففيم خلع المحامى العظيم رداءه، والرداء الأسود ملك للمتقاضين كلما احتاجوا إلى صاحبه. والرجل العظيم ينفع بمجرد أن يمشى على الأرض بين مواطنيه أو على أعين شانئيه، أو فى وسط تلاميذه أو زملائه أو محبيه، وكانوا كثيرين؟

ثم هو رجل قانونه العمل. وجسمه لا يصح إلا بالعمل. إذا توقف عنه مرضت نفسه وضاق صدره وهزل جسده. بل يمكن التمثيل لدأبه ونشاط ذهنه بلعبة الأطفال التى يدفعونها أمامهم فتدور ويجرون وراءها فإذا توقفت عن الدوران سقطت.

ربما كان الجواب عن هذا السؤال نابعًا من طبيعة الرجل – فلقد طالما اعتزل. وكان يحتمل أن يعود للعمل. ولقد سأله سائل، بعد تأميم السندات والأسهم، وكان لديه منها الكثير، عما يصنع إذا ضاقت به السبل؟ فأجاب: أعود للمحاماة.

وكان قد تعود أن يكون معقبا فى كرسى القضاء، عودته بلاده الاحتفال بآرائه. ولم يكن واحدا من السياسيين المحترفين، أو الهواة الصابرين الذين يحملون شعار (قل كلمتك وامض).

ولذلك لم يشك واحد من معارفه يومذاك فى أنه سيرجع للعمل. وكان الجميع يتمنون أن تقوم فى مصر قضية كبرى يدعى لها فيجيب.

لكن الذى حدث أن هذه القضية لم توجد. وأن موانع سماع الدعاوى تتابعت فكانت سببًا فى منع القضايا العظيمة من أن ترفع أو عودة المحامى العظيم أن تتم. فعمل فترة رئيسا لإحدى الشركات الكبيرة فى خارج مصر فنفع الله به غير المصريين من العرب، فلما أزالت حركة التصحيح مراكز القوى من معاقلها، وصدر الدستور معلنا سيادة القانون، كانت عودة مصطفى مرعى إلى خدمة بلاده مواكبة لسيادة القانون ومعلنة عودة الغريب إلى وطنه.

وراقت حياة مجمع اللغة العربية للخطيب الكبير، وانخرط فى جلسات اللجان دءوبا عليها بالغ الاحترام للنظام فاستغرقت نشاطه وأخذ فى مجالسه يتكلم فى كل ما يشغل بنى العصر ويشير إذ يستشار، عازفًا عن ولاية محددة لعمل، وهو العليم بأن لكل عهد رجاله، ونجلى فى صلاته بالجماعة مبدأ الأبوة لعارفيه ومحبيه لا يتردد فى إبداء النصح بصدق وإخلاص وبوجه خاص دأب على محاضرة المحامين والقضاة، فلقد كانوا يدركون أنه أخر الرجال العظماء فى دار العدالة وكان تسليمهم بعظمته إجماعًا على رجل يندر أن تجود الأيام بنظير له.

ولقد أوصى – على فراش موته – ألا تنعاه أسرته بعد الوفاة. واحتفل مجمع اللغة العربية بتأبينه فكان كفاءً له أن يؤبّنه رئيس المجمع إبراهيم مدكور فهو شريكه فى مواقفه بمجلس الشيوخ وعبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض العليم بأقداره فى كل باب. وهذان شاهدا عيان جاءت السماء بهما إلى ذلك الموقع فى ذلك اليوم لتسطّر على أكثر من لسان الصفحة الأخيرة فى السجل الخالد للمصرى العظيم: مصطفى مرعى

الرجل - والمحامى

وبعد فهذا فارس من فرسان نتجتهم ثورة ١٩١٩ وابن عمدة من صميم الشعب. أرستقراطى الفكر، يميل للرفاء إذا أمكنه، وإن كان طعامه قليلا جدا. وكان لباسه الغالى الثمن، يبدو، عن عمد، كلباس نظرائه:

أما أرستقراطية الفكر فمردها إلى أسباب تجمع بين طبيعته، وبين حاجة الجماعة إليه، وتقدير الصفوة له. لكنها لاتعوقه عن التجديد الكامل أو ابتكار الوسائل أو تلزمه الترهل بالتزام القوالب. فهو دائم الاتجاه إلى الأمام. صوب الحرية، والتجديد العلمى والحضارى: يساعد المحكوم عليهم من الشيوعيين وهو وزير دولة على رأسها ملك. ويترافع عن المتهمين منهم وهو محام - مرافعاته الأخيرة - ويعين وكيل النيابة منهم فى هيئة قضايا الدولة، وهو مع ذلك رئيس مجلس إدارة لشركتين كبريين يختاره لها أصحاب رأس المال ليجدد ويبتكر وينفخ فيهما من روحه مايلائم العصر.

وإنما يدفعه إلى الأرستقراطية الفكرية امتيازه الذهنى بين جماعته منذ كان فى مدرسة الحقوق، وامتيازه الفنى، مذ برز بين الأقران فى ميعة الصبا، ثم جلس بين القضاة فسبقهم ولم تمنع سنه الصغيرة بينهم تقدمه الكبير عليهم.

وإلى جوار امتيازه الذهنى تجد تخصصه الفنى الذى جذب الأنظار إليه فى كل موقع شغله. ولما كتب عن الحرية يعد اعتزاله - وإن كان كثير مما كتبه قد ضاع - دل على أنه يحمل تبعات أمته، إن عاملا، وإن معتزلا. وأنه واحد من هذه القلة التى تحمل هموم المجتمع وإن اغتربت عنه وتعمل لخدمته ولو لم يطلب ممثلوه ذلك، وهى عندئذ تذهب نفسها حسرات من جرائه.

لقد كنت تراه فى أيام إعتزاله، فتلمس إحساس الحمائم على الأيك تقول الكثير وإن كانت لا تصدح.

والذين يفكرون للجماعات يعتزلون مواضع الضوضاء:

سئل لامرتين فى سنة ١٨٣٠ عن مكان جلوسه بين أحزاب مجلس النواب الفرنسى فأجاب: «فى السقف».. وإن فى مصطفى مرعى كثيرا من لامرتين. رجل سياسة - فى السقف - يبنى أمته وإن لم تحفل الجماهير به أو يحفل بها. وقلب كله حب. وخطيب أى خطيب.. أما الشعر فلا ينظمه كلامرتين. وإن كان يتذوقه كالفن الكلاسيكى الذى تغطى لوحاته جدران داره. ويتراءى فى أثاثه ورياشه ورحلاته فى إجازاته. وهو يقضى ثلاثة أشهر فى كل عام فى الخارج.

أما الرفاه فتراث ورثه من عمدة الجزيرة الخضراء. فإذا نفدت أمواله فى وظيفة القضاء تقشف ماوسعه، لكنه إذا عاد إلى المحاماة استمتع بالثراء الذى يتساقط بين يديه من عرق جبينه.

وهو إذ يأخذ كل ما أوتيه بجد وسلامة قصد، ليس سهلا أن يخدعه مخادع. وهو - بعد - غاية فى النظام فى الطعام والهندام، وفى الصحو والنوم. وفى مآدبه، ومجالسه ومواعيده. وإذا لم ينم ولو دقائق فى وسط النهار اختل ميزانه. وله ساعتان فى كل صباح إلى مكتبه.

أما الدار فهى دائما على النيل، وهى قصر بما تحتويه وإن كانت طابقا من أربعةٍ فى قصر، لكن وجودها على شاطئ النيل يطلق العنان لبصره ليكون فى مصاحبة فكره.

تساعده فى حياته وفى الاحتفاظ بمزاياه زوجة تخرجت من مدارس الأسكندرية الأجنبية فشاركته بكفاية وأناقة ووفاء كفاحه الذى لايهدأ. وسبقته فى التنظيم والترتيب. واضطلعت بمسئوليات الاستقبال الذى لايتوقف على مدار الليل والنهار، فى دار هى مثابة للصفوة الممتازة من المصريين أو العرب أو الأجانب للمحاماة ولسواها.

لا يهتم بالمال إلا أن يكون مال رجل آخر وكله فى الحصول عليه. ويعطى المستحق وغير المستحق وإعطاء المستحق أداء واجب خلقى أو قانونى. أما عطاء غير المستحق فآية سماحة.

كان سخاء يده يعادل سخاء نفسه: رشحه مجمع اللغة العربية لجائزة الدولة التقديرية فتنازل شاكرا مع علمه بأنه إذا تقدم اسمه يسبق إلى الفوز. والعطاء ديدنه للمستحق، ولو لم يوجد مستحق فالدولة به أحق. وكم أعطاها من نفسه وكم أعطى مواطنيه من ماله.

والحب فطرة فيه تتبدى من فجر شبابه. فهو شامل للأشياء والأشخاص الذين يعرفهم والذين لا يعرفهم. ويظهر ذلك من كتاباته وأسلوب حياته، ومعاملاته للزملاء وللأصدقاء كأنهم أبناء - ومنهم من يكبرونه فى السن - والبعض يعلل ذلك بأنه ليس له أولاد وبذلك يصيرهم أصدقاءه أو أبناءه لكن كثيرا ممن لم ينجبوا منقبضون، بخلاء بأنفسهم ومودتهم. فلا تعليل إلا بتدفق الحب من ينبوع يفيض بالثقة فى الله والنفس والناس

أما الشجاعة فيه فيسميها الجبناء أو المتسلبون اندفاعا، إذ يصنع مايشاء فى رئيس الوزراء، وفى الملك، أو فى الظالمين. لكنها - فى الحقيقة - أثر من آثار القوة والصدق اللذين ركبت منهما طباعة. ومن ثمة كانت شجاعته تتحدى الخطر.

ومن مقولاته: إن الجبن لا يكسب الجبان ضمانات بل يضيف إلى الموتة الواحدة موتات.

قيل له إذ أريد منه ترك وظيفته فى محكمة النقض إلى هيئة القضايا: أنت رجل معارك فلا تترك وظيفة غير قابلة للعزل إلى وظيفة قابلة للعزل! قال: هذه ميزة الوظيفة الجديدة.

وهو من فرط احترامه للآخرين كثير الحياء صبور على الضعف الإنسانى، واسع الصدر، وبخاصة لمن يعرف، وبالأخص لمن يحب.

وهو عفوّ عن زلات الصغار وفرطات الأصدقاء. - لكنه يثور على المستهترين إذا استخفوا بالمصلحة العامة أو اقتحموا حماه، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات، إذا استهانوا بالأمة. بل ولو كانوا ملوكا.

وهو يزدرى تصاغر الكبار. ولا يهدره إذا أصاب الذوق العام. نشرت له جريدة الأهرام مقالا صغيرا ينتقد بيانا وزاريا يخالف إجماع الناس. وتوقع الناس أن يستقيل صاحب البيان وصدقوا فيما توقعوه..

وهو يعف عن المعارك إذا لم يكن فيها نزال كالأسد يعف عن الجيف، جاءه موكل يقول إنه اتصل بالقاضى. فقال له: إليك عنى إنى لا أدخل المحكمة من الباب الخلفى. رواها الرئيس عبد العزيز محمد.

وهو قارئ من الدرجة الأولى بالعربية والفرنسية والإنجليزية - وزوجته كمثله - فهذا المفكر الطليعى لا يمكن إلا أن يكون عالمى المدى ومن هنا إطلاله على الفكر العالمى وسبحه فيه.

ومن الطبيعى أن يكون له أعداء من الذين يكرهون الشعب، أو لا يحسبون فى الدنيا إلا أنفسهم، أو يحقدون على الناجحين، أو يغارون من لمعان النجوم، أو ممن أخسرهم دعاواهم أو ردهم إلى الحق.

والذى له أعداء - من هؤلاء - كثير الأصدقاء والأمة معه.

* * *

ولكن ما هى خصائصه كمحام يترافع بالكلام أو بالكتابة؟

الخصيصة الأولى: أنه يترافع بالفقه. وكلامه فيه حجة. فهو بهذا أمل القضاء. أن كان فيما يقوله حل لمشاكل عليهم أن يقولوا فيها كلمتهم. وهو من قوته وصدقه يعرض رأى الخصم ورأيه. فيضع بين يدى القاضى كل ماتمناه والذين شهدوه يترافع أمام كبار الرؤساء - وكأنه يتداول معهم - وقد يناديهم باسمهم كما يتنادى الزملاء فى غرفة المداولة ياباشا. أو القضاة الآخرين إذ يستمعون إليه. شهدوا أسارير وجوههم وقد جلها إقبالهم عليه وإحساسهم بما يستفيدونه. ولقد تراه من استرساله فى عرض آرائه كالصانع يستغرقه طرقه ودقه وينساب عرقه؛ أو تجد قاضيه غضبان آسفا إذ تنتهى مرافعته.

والدفاع بالفقه أول واجبات الصناعة. فهو لذلك عصرى أبدا. وبخاصة فى زمن لم يبق فيه

لدى القضاة وقت يضيعونه فى المرافعات الطويلة، مهما كبرت القضايا، والمحامى الكبير قادر على أن يضع فى الإطار الفقهى مايفيد من دفاعه.

وأكبر شأن هذه الخصيصة فيه أن السنوات العشرة التى بلغ فيها أوجه كانت كفاحا من المحاماة لتثبيت «المشروعية الإدارية» فى قاعات المحاكم. وكان قد أوفى فى الفقه الإدارى على الغاية: وما هو إلا الفقه الذى يلزم السلطة أن تدور فى دائرة العدالة. وهو فقه يحتاج للابتكار والعمق فى الفهم الدستورى وأصول القانون المدنى. وكل أولئك على طرف ثمامه.

الخصيصة الثانية: هى الايجاز الشديد إذا تكلم أو كتب لايتكلم بالدفوع إلا اضطرارا ولا يذكر من التفاصيل إلا قليلا وإنما يتكلم فى مقطع النزاع سواء فى الدفع أوالموضوع أو كبريات المسائل. ولقد يطيل، ولكن فى مواضيع كالمصابيح للقضاة وكأنهم يتسلمونها من يديه ليروا حلول المشكلات وهو يستوى فى ذلك مع المحامين الكبار. لكنه يمتاز بأنه الفقيه المدنى الذى لا يشق له غبار، وبأنه إذ يسلط الفقه الإدارى على مقطع النزاع تتضافر فى خدمته الخصيصتان وكأنهما راحتان مبسوطتان للقاضى بالمساعدة.

الخصيصة الثالثة: أداؤه الممتاز: القامة الفارعة ككبار الرياضيين. والوجه المزهر. على كتفين عريضين. والأنف الأشم، والفم الذى ينفرج عن الكلمات كالبلسم للجراحات. بالعربية الفصحى التى لا تعرف اللحن ساعات وساعات. والتى تعيد إلى الذهن مواقف سادات البلاغة.

لقد سمعه أعضاء المجمع اللغوى فى سنة ١٩٧٣ – وقد تخطى السبعين – فتذكروا أن البلاغة الفقهية صنعت للبلاغة العربية مالم تصنعه روافد الفصحى فى أى مجال. يومئذ دافع عن الفصحى دفاعه الموضوعى. كما عرض النموذج الرفيع لها بإلقائه الفصيح وسموه على اللحن أو استعمال العبارات الدارجة. فأمتع المجمع بما طالما نعم به القضاء.

وربما قرب طريقته إلى فهم القارئ أن يقرأ بصوت عال الكلمات التى نقلناها من مقاله الصحفى. فهكذا تكون مرافعات مصطفى مرعى: عبارات منتقاة، وارتياد لمجالات متتابعة، وترسل فى الفكر والقول، حتى إذا أدرك أنه أتم التعبير عن رأيه توقف الجرس المبدع الذى يتابع فيه سامعوه رنين الذهب وتوهج الجوهر.

وكمثل هذا المقال العبارات التى سنقتطفها من المذكرات. فلغة هذه المذكرات هى لغته إذ يرتجل. لأنه يملى المذكرات ولايراجعها. وإذا كتب لم يشطب ولم يعد لما كتب. ولقد يصحب معه محاميا يكتب مايقوله ليقدم به مذكراته. وهى شهادة لارتجاله ومستواه البلاغى الرفيع.

الخصيصة الرابعة: شخصيته فى الجلسة وهو مايسمى باللغة الأجنبية Presence «الحضور» ولقد يستوى فى ذلك مع كبار رجال المحاماة، لكنه فى السنوات العشرين الأخيرة لم يكن يوجد

بالمحاكم من يعادله فى قوة شخصيته وسيطرته. وتعلق العيون بقسمات وجهه وتطلع الحاضرين إلى ذاته، وعباراته، والذين شهدوه وهو يتعدى السبعين فى مجمع اللغة العربية كالذين شاهدوه قبل أن يبلغ الخمسين وهو يتحدى الملك فى مجلس الشيوخ شهدوا الشيوخ من حوله فى شبه فتنة.

والذين يهونون من شخصية المحامى بالجلسة واهمون. فما دامت الشخصية محل تقدير عام فهى شهادة بالنزاهة. والعلانية تجعل الجمهور والقضاة شركاء فى الجلسة. ومن أجل ذلك نص عليها الدستور. ولقد طالما أجمع على مصطفى مرعى الشركاء.

وهو، مع ذلك، لم يكن الرجل غير المألوف كالهلباوى أو المتحدى كمارشال هول بل كان أليفا مألوفا تقرأ فى وجوه القضاة أنهم يتمنون أن يكونوا يوما من أيامهم فى مستواه، أو أن يبلغ أبناؤهم مبالغه لكنه بنبوغه فى العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية - مجتمعة - يعتبر شهادة لنظامنا التعليمى فى دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمى. ومن أجل ذلك كان كثير من موكليه شركات أجنبية وأشخاصا أجانب.

الخصيصة الخامسة: هى التوازن البالغ فى الكلام مع ضخامة العبء الذى يحمله ودقة الهدف الذى يريد إصابته.

اقرأ ما كتبه فى اللواء الجديد عن الملك، وهو يعلم من ولاية الوزارة ثلاث مرات أن بقصر الملك لجنة تراجع مايكتب عن السلطة لتقدم الكتاب الذين يحسب لهم حساب إلى محكمة الجنايات، بعد أن يظهر لهم عدد من المقالات يكفى للإفصاح عما يفكرون فيه ويسوقونه للناس. فيقدمون متهمين بمجموع هذه المقالات واقرأ توعده لهذه السلطة بمزيد من الكتابات. ومع ذلك لا يقع ما يكتبه تحت طائلة لجنة الملك.

واقرأ مذكرته التى سننقل منها شيئا بعد. فهى كانت مقدمة لمجلس الدولة باتهامات ليس لها اخر ضد رئيس وزارة جاء وسيجىء للحكم وفيها أقسى هجوم ضده وضد وزير كان - من بضع شهور - رئيسا لإحدى دوائر هذا المجلس.

* * *

ومكن لهذه الخصائص خصيصتان أخريان لنظامنا القضائى الذى نما فى أحضانه:

الأولى: أنه إذا كانت المحاماة العظيمة تصنع القضاء العظيم، وآية ذلك مانجده فى الأحكام من آثارها، فالقضاء العظيم يتيح للمحاماة أن تخدمه، وأن تفتح الأبواب له، بالبحث الدءوب عن العدالة. وكان من آثار ثورة سنة ١٩١٩ أن ولى القضاء كله أبناء مصر. فلم يبق فيه أوربيون أو أتراك أو إقطاعيون ابتداء من سنة ١٩٣٠. أما الباشوات فكانوا يحملون رتبًا من

أجل وظائفهم، وأماالوجهاء فيه فلم يتعدوا أن يكونوا أبناء عمدة قرية، كقرية الجزيرة الخضراء.

والثانية: أن الانفتاح القانونى فى مصراكان عالميا. فكان السباق يجرى فى الميدان العالمى للمعارف القانونية بين المصريين والأوربيين محامين كانوا أم قضاة أى بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

وإنما ساد القضاء المصرى بالطلائع التى شقت له الطريق: سعد زغلول، قاسم أمين، وحسن عاصم، على فخرى، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم عبد العزيز فهمى ومدرسته. فذلك الجيل الذى أرسل فيه وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف أسيوط خطاب ثناء فرده إليه قائلا: إن من يملك الثناء بغير نص قانونى يعطيه ذلك الحق، يملك اللوم بغير نص يعطيه ذلك الحق.

وكانت مصر وراء قضائها تحميه بدمها. فيوم اعتدى عليه النظام الملكى بالحيلولة بين المتهمين وبين القضاء أديل من النظام بتمامه، بعد عام واحد، فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

فى هذه الساحة العظيمة للعدل وللبلاغة، حمل مصطفى مرعى سلاحه ضد الظلم من أجل بلاده، كمثل ما حمله فى المجلس التشريعى، ضد الملك من أجل بلاده.

وبعد - فلنستحضر ومضات العبقرية فى كلمات الهلباوى لمصطفى مرعى سنة ١٩٣٢ «إن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيها غاليا إلى زمن طويل» - وها هى ذى أعوام ستون مضت تدل على أن انتظار من يحل محله سيكون أطول.

(المذكرة الأنموذج)

مذكرة مقدمة لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة من محمود زكى بك ضد وزارة التموين ورئاسة مجلس الوزراء فى القضية المحدد النطق فيها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحكم فيها بإلغاء قرار الفصل.

ترافع عن الدولة فيها المستشار زكى بدوى عضو قسم القضاء الإدارى

على صدر المذكرة وضعت آية من القرآن الكريم ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك فى ضيق مما يمكرون، إن الله مع الذين اتقوا، والذين هم محسنون﴾.

وفيما يلى فقرات منها:

١ - دعوانا هذه هى دعوى على الحكومة بأنها انحرفت عن الغاية القويمة واستعملت سلطتها فى غير ما أعدت له هذه السلطة. وهى تشبه من حيث المبنى القانونى دعاوى أخرى سبقتها إلى محكمة القضاء الإدارى فقالت فيها كلمة الحق وأعلت فيها منارة القانون. وهى مع

ذلك تختلف من حيث المبنى الواقعى عن هذه الدعاوى من ناحيتين خطيرتين:

أما الناحية الأولى فتتصل بالباعث الذى بعث الحكومة على الانحراف وتنكب السبيل السوى. هذا الباعث فى دعوانا غيره فى الدعاوى الأخرى إذ فى الدعاوى الأخرى يغلب أن يكون هذا الباعث شخصيا أو حزبيا يحمل الحكومة على أن تنحرف فتنحرف وهى تعمل لحسابها. أما فى دعوانا فقد انحرفت الحكومة لا لحسابها ولكن لحساب رب من أرباب المال تمكن منها وتسلّط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال على دولة الحكم فسدت الدولتان معًا. وإذا فسدت الدولتان فقل على البلد السلام.

وأما الناحية الثانية فهى تتمثل فيما كان من الحكومة بعد أن أحالت المدعى على المعاش فقد قدرت أنه ماض إلى القضاء وأن قرارها سيساق منها إلى ساحة العدل ليقام له الميزان. فإذا بها تصطنع أداة للتحقيق تسخرها وتتحكم فيها لتبلغ بها مأمنها، وما مأمن الحكومة إلا شهادة بأن المدعى لم يكن على الجادة حين كان فى ولاية الحكم. وبلغت الحكومة هذه الغاية وحصلت على شهادة زور من شاهد كاذب هو التحقيق الذى سخرته لهذه الشهادة. فكانت هذه ناحية أخرى تميز مع الناحية التى سبقتها هذه الدعوى عن غيرها من الدعاوى. وإذا كانت الناحيتان كلتاهما تتصلان بواقع الدعوى فها نحن نورد هذا الواقع كما أوردته الأوراق لنكشف عن الناحيتين الواحدة بعد الأخرى.

من هو رب المال، وكيف تسلط على الحكومة؟

وكيف انتهى من تسلطه إلى إحالة المدعى على المعاش؟

٢ – هو عبود باشا[1] لا سواه إذ ليس فى مصر من أرباب المال من يملك أن يقيم الحكومات وأن يسقطها غير عبود. وليس فيها من أعانته ظروف السياسة على توجيه بعض الحكومات والتسلط عليها غير عبود.

وهو باسم شركة السكر ولحسابها له مصلحة تتعارض مع سياسة وزارة التموين، فكان دأبه – وما يزال – أن يغالب هذه السياسة وأن يقاومها فإن كان فى الحكم رجل أمين لا يرهبه ولا يخشاه ساقه بعصا القانون فما يسعه إلا أن يذعن ويطيع. وإن كان العكس تمرد عبود واستبد بالناس واستعلى على القانون.

وإليك تفصيل هذا الإجمال: .....

---

(١) كان يملك ما يقارب نصف أسهم شركات تدير مرافق عامة أو احتكارات ولا يؤدى حقوق الحكومة ويقضى عن ذلك حكام ذلك الزمان، وقد كان فى شركاته ووزراء ورئيس مجلس ووزراء. والقضية المقدمة فيها هذه المذكرة فيها بيان ذلك. وقد كسبت الحكومة تحكيما فيه الملايين. كانت مستحقة على شركة السكر سبق ذكرها فى احدى المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب والخاصة بالمؤلف.

سلوك الشركة
وكيف انطوى على مغالبة نظام التموين

٩ – بناء على هذا التعارض بين مصلحة الشركة وبين نظام التموين سارت الشركة على سنة مغالبة هذا النظام ومقاومته فإن وجدت حكومة قوية قادرة لانت وأذعنت وسايرت هذا النظام وإن وجدت العكس عصت وتمردت. وإن شئت أدلة على ذلك فإليك هذه الأدلة مستقاة كلها من وثائق وضعناها تحت نظر المحكمة.

.....

.....

١٢ – على هذا النحو لوح بدر باشا بعصا القانون فما أن رآها عبود حتى انكمش وتراجع وصرف المقررات كما أرادتها وزارة التموين. وانقضت سنة رؤى بعدها رفع المقررات لتصير ٢٠٤ آلاف طن فى السنة بدلا من ١٨٠ ألفًا. فإذا بالشركة تعود إلى الالتواء وكان وزير التجارة حينذاك ممدوح بك رياض فأبلغ النيابة وأخذ وكلاؤها يحققون مع رجال الشركة وهؤلاء أحالوا على عبود. وسئل عبود فإذا به يقر فى شبه تحد بأنه الآمر بالعصيان. وكان لهذا السلوك من جانب الشركة أثره البالغ فى نشاط السوق السوداء فما كادت وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا تلى الحكم فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى كانت أزمة السكر فى مقدمة الأزمات التى واجهتها وعرفت هذه الحكومة وعلى الخصوص عرف وزير التموين فيها عبد الحميد عبد الحق باشا كيف يرد عبودًا إلى صوابه فاستدعاه إلى مكتبه وأفهمه أنه إن لم يستجب لمطالب التموين فلا معدى عن الاستيلاء على مصانع الشركة.

١٣ – وكان المدعى مع وزيره حين صدر عنه هذا التهديد. فإذا بعبود يوجه الحديث للمدعى قائلا «هكذا تؤلب على كل وزير يا محمود بك» وما كان عبود ليقول هذه الكلمة للمدعى فى حضرة الوزير لو لا أنه مملوء. وما يملؤه إلا السخط والمقت. وكيف لا يسخط على المدعى ولا يمقته إذا كان الوزراء يتغيرون وسياسة الوزارة فى خصوص السكر ثابتة لا تتغير أفلا يعذر بعد هذا إذا اعتقد أن الوكيل الدائم للوزارة هو الساهر على هذه السياسة وهو الحارس الأمين عليها وهو الذى يبسطها ويزكيها عند كل وزير.

لكن شدة عبد الحق لم تذهب عبثًا على كل حال فقد أذعن عبود وصرف المقررات كما حددتها الوزارة. وحدث أن رأت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لتسوية وجوه الخلاف القائم بين

الحكومة وبين شركة السكر فى خصوص الضرائب وغيرها مما كان معروضا حينذاك على القضاء المختلط وانتهت هذه اللجنة من هذه التسوية إلى اتفاق رضى به عبود وطابت به نفسه فسهل عليه أن يعرض بناء على طلب الحكومة ابتداء من شهر مارس سنة ١٩٤٩ فوق سكر المقررات ستة آلاف طن من السكر الأحمر غير المكرر كل شهر ليكون هذا المقدار تحت تصرف المستهلكين يأخذونه حرًا من قيود البطاقات بثمن السكر الأبيض وجاء هذا التعاون بين الحكومة والشركة فى هذه الفترة علاجا شافيا من أزمة السكر فتراجعت سوقه السوداء وما أن وافى شهر يوليه سنة ١٩٤٩ حتى كادت هذه السوق أن تزول.

١٦ — وذهب وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا فى ٢٨ يوليه ١٩٤٩ وجاءت بعدها وزارة باشا الائتلافية. و... باشا تعرفه شركة السكر كما يعرفص عبود باشا رئيس مجلس إدارة هذه الشركة. تعرفه شركة السكر لأنه عضو مجلس إدارتها منذ سنة ١٩٤٤. ويعرفه عبود باشا لأنه ماكان ليظلر بهذه العضوية إذا لم يكن محل ثقة عبود باشا وموضع تقديره. ثم هو لم يظفر بعضوية شركة السكر وحدها بل ظفر إلى جوارها بالعضويو فى شركتين جديدتين أنشأهما عبود باشا هما الشركة المصرية للأسمدة وشركة التقطير المصرية. وإنك لترجع إلى الشهادات الثلاث التى استخرجناها من السجل التجارى (حافظتنا الأولى مستند رقم ١ وحافظتنا الثانية مستند ١٥، ١٦) فترى أن.. باشا هو الرجل الوحيد الذى يشترك فى عضوية هذه الشركات كلها. بينما غيره من أمثال شريف صبرى باشا ومحمد محمود خليل بك وعبد الحميد باشا بدوى ليسوا أعضاء إلا فى شركة واحدة من الشركات الثلاث. وما كان.. باشا ليظفر بهذه المكانة عند عبود المنصرف فى هذه الشركات لو لم يكن له عنده مقام مخصوص.

١٧ — فإذا كانت شركة السكر تمت لـ ... باشا بهذه المكانة القوية وكان عبود باشا رئيس مجلس إدارتها له على... باشا (رئيس الوزارة) أياد سابقة فهل ترضى الشركة أن تنزل على مطالب التموين فى عهد... كما كانت تنزل عليها فى عهد عبد الهادى؟ اللهم لا...

٢١ — وفيما كانت هذه الرسائل تتردد بين الوزارة وشركة السكر. كانت السوق السوداء تمضى فى طريقها نشطة قوية وسجلت مراقبة المباحث بوزارة التموين هذه الظاهرة الخطيرة فى تقرير قالت فيه:

«منذ شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ توقفت الشركة عن صرف السكر الخام وفى الوقت ذاته عمدت إلى التباطؤ فى شحن مقررات شهر سبتمبر حتى إنها لم تنته من شحن مقررات هذا الشهر إلا فى السادس عشر منه، وقد انبنى على هذه العوامل أن استأنفت السوق السوداء نشاطها من جديد فعادت أسعار السكر إلى الارتفاع ثانية حتى بلغت فى القاهرة ١١ قرشًا للأقة فى أواخر شهر أغسطس.

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطت شركة السكر خطوة أخرى وذلك بأن توقفت عن صرف مقررات مصانع الحلوى التى تزيد على طن كامل بل أبت أن تصرف لهذه المصانع إلا فى حدود ٥٠ فى المائة.

من هذا يتبين أن الوضع الحالى للسكر تكتنفه ثلاثة عوامل خطيرة الشأن ستؤدى حتما إلى ارتفاع أسعاره فى السوق السوداء والعودة إلى حال شبيهة بتلك التى كانت موجودة فى شهر ديسمبر إن لم تكن أشد منها. أما هذه العوامل فهى:

(أ) امتناع الشركة عن صرف السكر الخام.

(ب) امتناعها عن صرف مقررات مصانع الحلوى كاملة.

(جـ) تباطؤها فى شحن مقررات السكر إلى مناطق الاستهلاك.

لهذه الأسباب اتصلت المراقبة ببعض أصحاب مصانع الحلوى للوقوف منهم على حقيقة الأمر وعلى الأسباب التى دعت الشركة إلى عدم صرف مقرراتهم بالكامل وقد تبين من سؤال كل من على حسن الرشيدى وإبراهيم بك شرين وقويدر وخطيب و ... أنه على الرغم من أنهم عرضوا على الشركة جميعًا ثمن السكر المقرر لهم إلا أن الشركة أبت الصرف لهم إلا فى حدود ٥٠ فى المائة من المقرر لهم كما أوضح أحد أصحاب هذه المصانع (على حسن الرشيدى) أنه فى الوقت الذى أبت الشركة فيه إلا صرف نصف مقطوعيته فإنها سمحت له بالحصول على ١٢٠٠ كيلو من سكر البودرة بواقع ٨٠ جنيهًا للطن الواحد. ويبدو أن الشركة لجأت إلى هذا الإجراء الغريب أى التوقف عن صرف مقررات المصانع كاملة لتحمل أصحاب هذه المصانع على شراء حاجتهم من السكر منها مباشرة بهذا السعر المرتفع بغية تحقيق أقصى ربح ممكن» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

٢٢ - وعرض هذا التقرير على المدعى فذيله بما يأتى:

«مراقب الأغذية

لا أستطيع صبرًا على هذه الحالة فقد استعلت الشركة على القانون واستبدت بالناس فتعد مذكرة إيضاحية مع مشروع القرار الذى أعددناه بالأسكندرية وترسل إلى مجلس الدولة تمهيدًا لاصداره.

ويكتب اليوم خطاب للشركة تنبه فيه إلى كل هذه المخالفات وإلى إزالتها فورًا بصرف «المقررات كاملة» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

إنه لا يستطيع صبرًا على هذه الحال. هكذا قال المدعى كلمته مدوية. وهو لم يقلها كلمة سفوية تجرى على اللسان فما تترك أثرًا يشهد على قائلها وإنما قالها كلمة مكتوبة تشهد كتابتها عليه. وتشهد له. تشهد عليه عند الشركة وأعوانها وتشهد له عند الناس كافة بالجرأة البالغة فى

الحق. فما يسهل على موظف كائنًا ما كان مركزه أن يلوح بعصا القانون لشركة على رأسها عبود باشا فى حكومة على رأسها باشا.

وقد قرن المدعى قوله بفعله. فأنذر الشركة حتى إذا لم تأبه لإنذاره مضى فى طريقه غير هياب ولا وجل. وكان على رأس الوزارة وزير عادل منصف هو عبد الرحمن الرافعى بك[١] فأيد المدعى وشجعه وما وافى يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلا وقد صدر قرار وزارى يلزم الشركة فيما يلزمها هى وعبود باشا نفسه ومن عداه من مديريها وموظفيها وعمالها كل فيما يخصه أولا بإنتاج السكر الخام وإرساله لمصانع التكرير بالحوامدية. ثانيًا بتكرير السكر الخام. ثالثًا بشحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقًا لما تحدده وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات لكى يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها فى ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له. وألزم القرار عبود باشا ومن عداه من موظفى الشركة ألّا يتصرفوا فى أصناف السكر الخام والمكرر التى تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيرًا جبريًا أو غير الخاضعة للتسعير الجبرى بغير ترخيص من وزارة التموين (حافظتنا الثانية مستند رقم ٢).

٢٣ – وفوجئت الشركة بهذا القرار بل فوجىء به.... باشا نفسه.

أما شركة السكر فقد ثارت ثائرتها وهاج هائجها فالقرار نافذ فى عنقها وإن هى خالفته حوكمت جنائيًا. والقرار يلزمها أن تكون أداة طيعة أمام مطالب التموين. والأنكى من هذا كله أن القرار يقبض يدها عن التصرف فى السكر البودرة فما تملك أن تتصرف فيه بغير إذن من وزارة التموين والسكر البودرة هو كما سلف البيان ذلك الذهب الأبيض الذى تصيب الشركة من ورائه وافر الكسب. وما كان ينفع الشركة إزاء هذا القرار أن تلوذ برئيس الحكومة أو تستنجده. فما يملك رئيس الحكومة للقرار دفعًا ولا تعطيلا وكان على الشركة أن تنفس عن نفسها فمضت على مضض منها إلى مجلس الدولة وفى عريضة دعواها التى أودعتها سكرتارية المجلس فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ نعت على وزارة التموين سياستها من حيث زيادة مقررات الاستهلاك. ومن حيث الاتجاه إلى الاستيراد، كأن الشركة دولة فوق الدولة وكأن القوامين عليها قوامون على مصاير الدولة.

٢٤ – إنه نزاع سافر بين شركة السكر وبين المدعى.. فالشركة تعصى القانون وتتمرد عليه. والمدعى يغالبها فيغلبها بقوة من حقه وقوة من سند وزيره المتفق معه على رأيه. وكان على... باشا أمام نفسه وأمام غيره ألّا يخيب الرجاء فيه وأن لا يقف مكتوف اليد فى هذا الصراع.

---

١) غير وزارته ولم يدخل الرافعى بك الوزارة الجديدة...

والحق أن... باشا ليعذر. فقد ظل خمس سنوات قبل أن يلى الحكم عضوًا فى مجلس إداره سركة السكر يعطيها من جهده وتعطيه من مالها وخمس سنوات ليست بالفترة القصيرة فى عمر الإنسان.

وللبيئه أثرها فى النفس. وبيئة شركة السكر بيئة تجارية يهمها الكسب فإذا حال دون هذا الكسب حائل فهو مكروه ولو كان موظفًا على حق فيما يفعل وما يدع. وللقرين أثر فى قرينه. و ... ... باشا قرين عبود. وعبود رجل مال. ورجال المال رجال غاية. وغايتهم هى كل شىء عندهم فما يرضيهم أن يعترض عليهم معترض بل يغضبهم ويثيرهم فما يذكرونه إلا بشر. ومن يدرى ماذا قال عبود باشا فى حق المدعى وهو دائب على اعتراضه كلما التوت شركة السكر وما أكثر ما تلتوى. وإذا قال عبود فمن أولى بتصديق ما يقول من قرينه... .

إن... باشا ليعذر حقًا. والذنب ليس ذنبه وإنما ذنب النظام الذى يسوغ لرجال المال أن يديروا دفة الحكومات ويا ويل الموظف الجرىء الأمين من هذا النظام. إن جرأته وأمانته قد تحملانه يومًا على أن يواجه عملاقًا من عمالقة المال بما لا يحب بل قد تحملانه على أن يسمعه ما يكره فماذا يكون إذا دارت دورة الفلك وصار هذا العملاق وزيرًا أو أكثر من وزير.

أتراه يعدل عدل عمر فينصف الناس من نفسه قبل أن ينصفهم من سواه. أتراه يطرح ماضيه فلا تجيش نفسه بما كانت تجيش به من سخط على من صده أو رده وقتًا ما. اللهم لا وإلا ماجرت الشركات وراء المستوزرين تحوزهم فتحوز الجاه سعيًا وراء حاجاتها فى الدواوين.

٢٥ – لا عجب بعد هذا إذا ولى... باشا الحكم وفى نفسه ما فيها نحو المدعى. ولا عجب إذا لم يستطع... باشا بعد أن ولى الحكم أن يتجرد مما كان فى نفسه قبل أن يحكم. وإذن فما بقاء المدعى فى الحكومة يشغل فيها مركزًا من أخطر المراكز. إن هذا ليبدو أمرًا غير مألوف ولو تصاغر المدعى وضعف وهان فما بالك وهو لم يتصاغر ولم يضعف ولم يهن. فما بالك وقد بقى إزاء شركة السكر فى عهد... باشا كما كان إزاءها فى عهد غيره حازمًا معها جريئًا عليها. إنه بهذا قد أهدر دمه فما بقى إلا أن ينال جزاءه لكن حبذا لو أتى السهم القاتل من الوزير المختص. فما يجوز أن يعزل وكيل وزارة بغير رأى وزيره ولهذا انتهز... باشا فرصة حديث له مع الرافعى بك وزعم أنه قد أتيح له وهو خارج الحكم أن يعرف عن المدعى ما يشينه من جهة أمانته فى عمله وأدرك الرافعى بك المراد بهذا الزعم كما أدرك الباعث عليه وعرف كيف يتخلص مما حاول رئيس الحكومة أن يورطه فيه فكان على الرئيس أن يتربص حتى تواتيه الفرصة فيلين الرافعى بك إذا جاز أن يلين أو يأتيه بدلا منه وزير آخر يسبق الرئيس إلى ما يهوى.

٢٦ – ولو قد سكتت الأحداث لجاز أن يسكت... باشا على مضض وأن يسكت عبود باشا

أيضًا لكن الأحداث لم تسكت ففى قضية مجلس الدولة التى أقامها عبود بطلب إلغاء القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أبى المدعى إلا أن يعد بنفسه دفاع الحكومة ضد شركة السكر وأرسل هذا الدفاع مذيلا بتوقيعه إلى هيئة قضايا الدولة وهو دفاع لا يخلو من حماس لحق الدولة وشدة على باطل الشركة (حافظتنا الثانية مستند ٦) وهذه من المدعى غيرة يحسد عليها حقًا لكنها غيرة لها ثمنها الذى يجب أن يدفعه وإلى أن يدفع هذا الثمن هل يسكت .... باشا؟.

اللهم لا. فقد انتهز فرصة استجواب قدم لوزير التموين فى شأن من شئون السكر لا يمت للمقررات ولا للاستيراد بأى سبب فإذا به يسبق وزير التموين إلى منبر مجلس الشيوخ فى جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وإذا به يترك موضوع الاستجواب ليتحدث عن سياسة وزارة التموين من حيث زيادة المقررات ومن حيث الاستيراد فنعى على هذه السياسة ما ينعاه عبود باشا عليها فى دعواه أمام مجلس الدولة ويندد بها كما ندد بها عبود باشا سواء بسواء. (صحيفة ١٣ من مضبطة مجلس الشيوخ حافظتنا الأولى مستند رقم ١٥). ويأبى الرافعى بك الوزير فى وزارة.... يأبى هذا الرجل النبيل أن يساير... فإذا به يعتلى المنبر ثم يقول:

«اسمحوا لى أن أقول أننى لست من هذا الرأى، فأنا أرى أن زيادة مقطوعية السكر مسأله ترجع إلى ازدياد الرخاء. وارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد. ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة فى أن الناس يستهلكون سكرًا أكثر مما مضى. ولكن الواجب يقضى أن ندبر الأمر. فإن كان السكر الذى لدينا يكفى لهذه الزيادة فيها وإن لم يكن يكفى فعلينا أن نبادر باستيراد ما يسد هذا النقص (ص ١٧ من المضبطة نفسها).

٢٧ – وكان عبود بعد أن رفع دعواه أمام مجلس الدولة قد أرسل فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ شكوى... باشا ضد وزارة التموين. وكان على... باشا أن يفعل شيئًا. فإذا به يدعو اللجنة العليا للتموين. وإذا به يحضر بنفسه ويرأع هذه اللجنة على غير عادته وعلى غير عادة غيره من رؤساء الحكومات فى مختلف العهود. ويعرض... باشا بنفسه على اللجنة شكوى عبود لتقرر اللجنة تأليف لجنة فرعية للنظر فيما أثارته هذه الشكوى من الخلف بين عبود وبين وزارة التموين ومن بين هذه المواضيع وبل وعلى رأسها كمية المقررات من السكر (محضر جلسة لجنة التموين العليا فى ١٩٤٩/١٠/٢٠ برئاسة... باشا مستند ٧ حافظتنا الثانية) وتجتمع اللجنة الفرعية بعد يومين اثنين فتقرر وقف زيادة المقررات وبقاءها كما هى خلافًا لما كانت تريده وزارة التموين (محضر جلسة اللجنة الفرعية فى ١٩٤٩/١٠/٢٢ مستند رقم ٩ حافظتنا الثانية).

٢٨ – هاتان حركتان صدرتا عن رئيس الحكومة إحداهما فى مجلس الشيوخ والأخرى فى

لجنة التموين العليا وفيها معا أعطى الرئيس المذكور صديقه عبود حججًا تعينه على الحكومه فى الدعوى المرفوعة بينها أمام مجلس الدولة وما أسرع ما تلقف عبود هذه الحجج وراح يسند بها دعواه على الحكومة. وإليك ما ورد فى تقرير حضرة المستشار الذى نيط به تلخيص هذه الدعوى وقد جاء فيه:

وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقبت المدعية (شركة السكر) على رد الحكومة بمذكرة أرفقت بها حافظة مستندات وقالت أن لجنة التموين العليا قد اجتمعت بعد رفع الدعوى وواجهت مشكلة السكر مواجهة صريحة وحددت مقدار استهلاك السكر بما لا يزيد على تسعة عشر ألف طن لكافة حاجات المعيشة والصناعة وبهذا أصاخت الوزارة لتحذير الشركة من سوء مغبة سياسة الإسراف التى جرت عليها واقترن قرار اللجنة ببيان ألقاه رئيس الحكومة فى مجلس الشيوخ بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ صرح فيه بخطأ سياسة تضخيم مقررات السكر على نحو أسفر عن أزمة السكر التى اضطرت الحكومة إلى استيراد السكر من الخارج..» (نرجو الرجوع إلى تقرير حضرة المستشار الملخص للقضية المضمومة).

٢٩ - وكانت لجنة السكر الفرعية التى شكلت بقرار من لجنة التموين العليا يوم أن ترأسها... باشا كانت هذه اللجنة الفرعية قد قررت أن تتولى شركة السكر تكرير السكر الوارد من الخارج على أن تراعى فى حالة عدم كفاية الناتج من السكر المكرر للوفاء بكامل حاجات الاستهلاك استكمال النقص من السكر الخام الوارد من الخارج ويكون تسليم السكر الخام وتوزيعه وتكريره وفقًا لشروط يتفق عليها بين وزارة التموين وشركة السكر. وبناء على هذا القرار طلبت وزارة التموين من شركة السكر أن توافيها ببيان عن وجوه نفقة توزيع هذا السكر وتكريره وأجابت الشركة فإذا بها تطلب ٦٩٥ قرشًا لكل طن. وأوفدت وزارة التموين بعض خبرائها إلى الشركة للتحقق من دقة هذا الرقم الذى يبدو مبالغًا فيه فأبت الشركة أن تمكن هؤلاء الخبراء من الاطلاع على دفاترها وسجلت وزارة التموين هذا السلوك على الشركة فى مذكرة أعدها المدعى ووقعها الرافعى بك فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد استلفت نظر الوزارة أن الشركة كانت قد وزعت فى عهد إبراهيم عبد الهادى باشا نحو ٢٥ ألف طن من السكر الخام وكان توزيعها بثمن السكر الأبيض وبهذا تكون قد حصلت فى خصوص هذا المقدار على نفقة تكريره دون أن يكرر. وعلى هذا رأت الوزارة أن تكرر الشركة مقدارًا مماثلا من السكر المستورد دون أن تستوفى عن تكريره أى نفقة وإليك بعض ما جاء فى هذه المذكرة:

«هذا ولم تمكن الشركة خبراء الإدارة من الاطلاع على الدفاتر لمعرفة حقيقة هذه المبالغ إلا فيما يتعلق بمصاريف التكرير وحده التى تبين أنها فى المتوسط تبلغ ثلاثة جنيهات فى الطن على أن أول ما يسترعى النظر فى المبالغ التى تطالب بها الشركة هو المبلغ الخاص بعملية

التكرير ذاتها إذ أن الشركة سبق لها أن قامت بتوزيع ٢٥٤٢٠ طًا من السكر الخام المحلى بناء على تكليف الوزارة وكان توزيعها بسعر السكر المكرر فترتب على ذلك توفير نفقات تكرير هذه الكمية التى تبلغ ٧٦٣٦٠ جنيها وأن تتكبد الشركة أية مصروفات إضافية دون أن يتوقف مصنع التكرير بالحوامدية مما يستلزم أن تقوم الشركة بتكرير كمية مماثلة من السكر الخام المستورد من غير أن يكون لها حق المطالبة بنفقات عملية التكرير. أما بقية النفقات الخاصة بالتفريغ والتحميل ونولون الشحن الداخلى ومصاريف التوزيع فترى الوزارة أن تكون المحاسبة على أساس المصاريف الفعلية بعد إتمام العملية طبقًا للمستندات التى يتعين أن تقدمها الشركة للوزارة عن كل مبلغ تصرفه فى هذا السبيل».

٣٠ – كانت هذه هى آخر مذكرة وقعها الرافعى بك لأن وزارة... الائتلافية انحلت فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبانحلالها ترك الرافعى بك وزارة التموين وحل محله فيها .... باشا وزير التموين فى وزارة... التى شكلت فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وكانت المذكرة فى مكتب الوزير تنتظر عرضها على لجنة التموين العليا لكنها مذكرة تضيع على شركة السكر مبلغ ٧٦ ألف جنيه. وهى إلى ذلك تسد على الشركة باب الحصول على ٦٩ قرشا عن كل طن من السكر يرد من الخارج إذ المذكرة قد أطرحت التقدير الذى قدرته الشركة وجعلت العبرة فيما يدفع إليها بقيمة ما تنفقه فعلا نفقة مؤيدة بالدليل.

ونزل الوحى على الوزير الجديد فإذا به يحبس هذه المذكرة ولا يقدمها للجنة التموين العليا بل إنه ليبادر فيسأل عن الصور التى كانت تحت يد الموظفين المختصين من هذه المذكرة فيجمعها ليحبسها هى الأخرى حتى لا ترى النور ولا يراها النور.

ويأتيك دليل هذه الواقعة الخطيرة فيما جاء استطرادًا على لسان الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب حين كان يسأل أمام النيابة فى تحقيق صفقة الذرة السودانية حيث قال:

«أذكر أيضًا أنى سمعت أن معاليه (يقصد معالى .... باشا) فى الأسبوع الأول أو فى اليوم الأول لوجوده بالوزارة طلب مذكرة خاصة بتكرير السكر كان قد وقع عليها معالى الرافعى بك لعرضها على لجنة التموين العليا فى اليوم الذى سقطت فيه الوزارة – علمت أن معاليه جمع الموظفين الذين ينتظر أن تكون قد وصلت إلى أيديهم نسخ من هذه المذكرة وطلب إليهم تقديم كل ما لديهم منها وهددهم إذا تحدث إنسان فى هذه الواقعة وقد أنتج التهديد فعله» (فواجب الرجوع إلى صفحة ٩٧ من تحقيق النيابة فى الذرة السودانية).

٣١ – ودلت هذه البداية من الوزير الفقيه على الدور الذى اختير له. فقد كان يملك أن يتصرف فى المذكرة التصرف الشرعى فيحفظها إذا لم يكن من رأيه أن يقدمها، لكنه لم يشأ أن يلتزم الشرع لأن الشرع فيه كلفة وهو لا يريد أن يتكلف.

ومضت الأيام ولا شيء يبدو على سطح الماء، فالوزير راض عن وكيله والوكيل يغالط نفسه وينتظر من وزيره الجديد خيرًا كالذى رآه من وزيره القديم. ويلتقى الاثنان صباح يوم الأحد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تعودا أن يلتقيا، فيتبادلان المعونة فى ظل من الأمن والثقة، ويذهب الوزير إلى مجلس الوزراء فى هذا اليوم نفسه، فإذا به يطلب إحالة وكيل وزارة على المعاش، ويستجيب المجلس لهذا الطلب وتتقرر الإحالة، والوكيل كالعهد به غارق فى عمله فان فيه دائب عليه. فلا يرفع رأسه إلا على صوت مكالمة تليفونية من صحفى ينبئه بالنبأ فلا يصدقه ثم تتوافر الأنباء فيرى وجه الخيانة ويحس خنجر الغدر، ويظن فى أذنه صوت ضحكة عالية يتبينها فإذا بها دولة المال تسخر من دولة الحكم ودولة الباطل تهزأ بدولة الحق ودولة الرذيلة تشمت فى دولة الفضيلة.

التحقيق الإدارى

٣٢ – ولو سكت المدعى لسكت الطغاة الذين أحالوه على المعاش فما أحالوه إلا ليخلو الجو لشركة السكر، وهذه غاية يكفيها أن تقع الإحالة على المعاش وقد وقعت، لكن المدعى لم يسكت لأن يقلانه فى حقه لا يعادله إلا ثقته فى عدل القضاء. وعلى هذا ما أن أذيع مرسوم إحالته على المعاش حتى أعلن أنه فى طريقه إلى ساحة مجلس الدولة (أهرام ٤٩/١١/٢٤ مقدم منا). وكان على الطغاة أن يواجهوا الرأى العام وأن يعدوا أنفسهم ليوم يقع فيه الحساب وعلى صذا رأوا أن يجرى تحقيق يراه الناس فيظنون أن شيئًا وراءه. وقد يوجه التحقيق فيتجه وقد يقاد فينقاد وعندئذ قد ينكشف عن عورات للمدعى أو سوءات وهذا هو المطلوب. وتمنوا لو تولت النيابة هذا التحقيق ليبدو أنه يتناول جرائم إذ النيابة هى وحدها التى تحقق الجرائم. لكن تحقيق النيابة بحسب الأصل رهن بأن يرد لها بلاغ عن جريمة أو شبه جريمة. وهو ما كانت أيديهم خالية منه. ومن هنا امتنع عليهم أن يدخلوا النيابة من بابها المشروع. وبقى أن يدخلوها من باب آخر خلفى وقد كان. فإذا بهم يستعيرون رجلين من رجال النيابة. وإذا بهذين الرجلين يغادران دار النيابة وينزلان ضيفين كريمين على دار وزارة التموين ليعينا وزيرها الهمام على الفساد الذى استشرى والاضطراب الذى عم.

٣٣ – ويعهد لهذا التحقيق بضجة يفتعلها الوزير الفقيه إذ يأمر بحصار من رجال البوليس يضرب على مبنى الوزارة. وتنشر الصحف – ومنها ما قدمناه للمحكمة – أنباء هذا الحصار تحت عناوين مثيرة. وتنشر أيضًا فى بداية التحقيق أن الوزير الهمام قد اعتزم أن يرى رأيه فى الموظفين وأنه موشك أن يجرى حركتى نقل وعزل بينهم. وتحرك هذه الأنباء موجة من الفزع يستولى على الموظفين كبارهم قبل صغارهم وكلما آذنت هذه الموجة بتراجع أو انحسار دفعها

بطل النزاهة بما كان يتورط فيه من تدخل سافر فى التحقيق وتهجم مكشوف عليه. وإليك وصف بعض هذا الحال كما ورد على لسان ثلاثة من كبار موظفى الوزارة:

قال الأستاذ مصطفى مكارم الذى كان مراقبًا لتموين الاسكندرية وقتذاك وهو اليوم مراقب تموين القاهرة. قال هذا الموظف الذى يشغل وظيفة فى الدرجة الثانية ما يأتى ردًا على أسئلة وجهها إليه محمود بك زكى فى التحقيق الذى أجرته النيابة فى خصوص مخالفات مضارب الأرز:

س - هل قبل أدائك شهادتك بوزارة التموين استدعاك سعادة .... باشا وخاطبك فى شأن هذا الموضوع؟

جـ - أيوه طلبنى فى مكتبه

س - هل تذكر ما حصل بينك وبينه فى شأن هذا الموضوع قبل إدلائك بشهادتك فى تحقيقات التموين أو بعد إدلائك بها؟

جـ - اعتاد معالى الوزير .... باسا فى ذلك الحين أن يطلبنى ويتحدث إلى فى المواضيع التى أنا مطلوب للشهادة فيها فكنت أفهم سعادته الحقيقة وأفهمه إن كنت أتذكر شيئًا أولا أتذكره فكان يتكلم بشدة وعنف طالبًا منى أن أتذكر بشكل إيجابى لما يرغبه فكنت أحيانًا أثور لكرامتى وأخرج من مكتبه فيعاود طلبى ويتكلم معى فى نفس الموضوع مفهمًا إياى أن إخوانى الموظفين يساعدونه بهذه الشهادات بما نصه «إخوانك بيشهدوا ويساعدونا».

وفى هذا الموضوع بالذات قال لى إن مهمتك أن تثبت لنا علاقة الشامى باشا بمحمود بك زكى فلما قلت له يا معالى الوزير العلاقة عادية ويظهر أن الذى أفهم معاليك غير ذلك هو رجل سىء القصد فقال لى إن مهمتك إثبات العلاقة بس ويبقى كتر خيرك وكان معاليه قد أمر بنقلى إلى شبين الكوم وأصدر أمره يوم ٥ ديسمبر على أن ينفذ يوم ٦ ديسمبر واستبقانى بالقاهرة بدون عمل لا أدرى رأفة بى أم ليبقى هذا السيف مسلطًا على رقبتى وكانت حالتنا مضنية مبكية مخجلة فعلينا أن نحضر من الثامنة صباحا إلى الثانية مساء ثم من الرابعة إلى منتصف الليل ثم نقرأ فى الجرائد أخبارًا مثيرة مهدمة للأعصاب وأذكر أننى قرأت مرة بإحدى الجرائد أن معالى الوزير يبحث فى إحالة ستة من كبار موظفى التموين على المعاش وأنه يجرى حركة تنقلات وقد بلغنى أنه يبحث فى رفت أحد كبار الموظفين وطلب ملفه فما هى الأعصاب التى تتحمل كل هذا..» (وردت هذه الأقوال فى التحقيق الذى أجرته النيابة عن مخالفات مضارب الأرز ردًا على أسئلة وجهها محمود بك زكى للشاهد صفحة ٣٣، ٣٤، ٣٥).

٣٤ - وفى التحقيق الذى دار فى النيابة حول صفقة الصفيح الخاصة بسمير بشارة قال الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء ما يأتى:

obeikandl.com

«أرجو أن يؤخذ فى الاعتبار أن التحقيق الإدارى الذى كان يجرى تحت إشراف معالى وزير التموين السابق وفى الظروف الاستثنائية التى لابسته إنما كان مجالا ضيقا جدًا لايضاح حقيقة المسائل وأن معالى باشا كان شديد الرغبة فى أن تكون الإجابات فى التحقيق فى أضيق الحدود الممكنة وأنه كان يعتبر كل تفسير وإيضاح للمسائل هو مجرد دفاع عن سعادة الوكيل. وأنه فى هذا الموضوع بالذات حدث بينى وبين معاليه مشادة سببها أننى أردت أن أوضح فى التحقيق حقيقة موضوع التوصية المقول أنها صدرت من سعادة وكيل الوزارة لإصدار الترخيص وأنه لم يكن هناك مفر من أن تكون الإجابات مختصرة حتى لا يعتبر الإيضاح هو مجرد دفاع عن وكيل الوزارة لهذا أرجو التعويل على ما يقرر الآن من أقوال تتاح لى فيها الفرصة كاملة لتأييدها بالمستندات» (ص ١٩ من تحقيق النيابة للصفيح).

وقد سأل المدعى هذا الشاهد: هل طلب منك معالى الوزير أن تدلى بأقوال غير صحيحة فى التحقيق؟ فكان جوابه:

«الوزير كان دائمًا يبدى السخط على كل كلام يمكن أن يوصل إلى الاقتناع بسلامة التصرفات وكان الإصرار من ناحيتى على إيضاح جميع المسائل الغامضة سيعرضنى حتما لإجراء تعسفى من قبله ولذلك راعيت دائمًا الاكتفاء بالإحالة على سعادة وكيل الوزارة فى أمور كان يمكننى إيضاحها لو كان سلطان الوزير بعيدًا كل البعد عن الموضوعات التى تحقق ورغبته كانت ظاهرة فى ألّا أظهر الحقيقة.

٣٥ – وسئل الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب عن التحقيق الإدارى وملابساته حين كان يسأل فى النيابة عن صفقة الذرة السودانى فقص أمورًا يندى لها الجبين. وبكى الشاهد مرتين وهو يذكر هذه الأمور، ولم يشأ رئيس النيابة أن يسجل فى محضره واقعة بكاء الشاهد مرتين أثناء شهادته على ما لهذه الواقعة من أهمية. وأنهى الشاهد شهادته وجاء دور المدعى ليسأله عن علة بكائه وإليك السؤال والجواب:

س – لاحظت أمس مع الأسف الشديد أنك أثناء إجابتك غلبك البكاء مرتين فما هو تفسير ذلك؟

جـ – هذه مسألة تخصنى وأرجو إعفائى من الإجابة.

س – ذكرت أمس أنك كنت فى حالة نفسية شديدة أثناء قيام التحقيق الإدارى بسبب اضطهاد سعادة .... باشا لك فهل سكوت ذلك لحضرة رئيس النيابة المنتدب؟

جـ – حضرة رئيس النيابة أثناء التحقيق الإدارى لم يكن يباشره بصفته رئيسًا للنيابة وإنما كان يباشره بصفته محققًا إداريًا ولم ألمس من جانب حضرته أثناء التحقيق ما يكون محلا

للشكوى ولذلك لم أشأ أن أثير سكواى رسميًا إلى حضرته أثناء التحقيق إذ أن الظروف وحدها كانت ناطقة فقوات البوليس تحاصر الوزارة فى الداخل والخارج وحملة الصحف مستمره ليلا ونهارًا كأنما تضم الوزارة عصابات من اللصوص وقطاع الطرق. ولا شك أن حضرات المحققين كانوا أشد الناس لمسًا لحقيقة الحال بالنسبة للإجراءات التى كانت متبعة ولو كانوا يباشرون عملهم بصفتهم وكلاء النائب العام ما ترددت لحظة فى الشكوى إليهم.

٣٦ – بمثل هذه اللغة صارح هؤلاء الموظفون الثلاثة رئيس النيابة بالعيوب التى كانت تعتور تحقيقه الذى أجراه فى الوراره. ولا شك أنهم كانوا محرجين إذ حملتهم أمانة الشهادة على هذه المصارحة ولا شك أيضًا أنهم كانوا يكونون أكثر صراحة لو كان المحقق فى النيابة شخصًا آخر غير المحقق الإدارى.

ومع ذلك فليست العيوب التى كشف عنها هؤلاء الشهود هى وحدها التى تعيب التحقيق الإدارى وتزرى به وتقضى عليه. فهناك عيب آخر تصغر أمامه كل هذه العيوب وتهون. ذلك أن هذا التحقيق كله قد تم فى غيبة المدعى. فلما دعى إليه وكان الحق أن يدعى. ولا يداخلنا شك فى أن الرءوس المشرفة على التحقيق والمشتركة فيه كانت تعرف أن استدعاء المدعى أمر لابد منه للوصول إلى الحقيقة. لكن القوم ما كانوا يريدون بتحقيقهم حقًا. وإنما كانوا يريدون طرادًا وصيدًا. ولا عجب بعد هذا إذا كانت هذه الرءوس قد أدارت التحقيق على النحو الذى تراه لا على النحو الذى يراه العدل وتقتضيه الأمانة والذمة. ولا عجب أيضًا إذا ترتبت هذه الرءوس التحقيق حتى إذا ما تم على الوجه المطلوب راحت تنشر نتائجه على الناس وتعلنها فى الصحف كأنها الحقائق التى دل عليها البحث وانتهى إليها التمحيص!!

تحقيق النيابة

٣٧ – وكان على «الوزير الفقيه بطل الأمانة والنزاهة والإصلاح» أن يبلغ النيابة لأنه زعم فى التقرير الذى نشره على الناس أن التحقيق الإدارى قد كشف عن جرائم تقع تحت نصوص قانون العقوبات. وما كان يتأتى وقد زعم هذا الزعم أن تطوى صحف التحقيق الإدارى كأن شيئًا لم يكن.

ودعى المدعى إلى النيابة فعلا لكنه دعى ليحضر أمام ..... و ..... وهما عضوا النيابة اللذان أجريا التحقيق الإدارى.

وكانت هذه بداية سيئة. لأن هذين العضوين كانا قد خلصا من التحقيق الإدارى إلى آراء معينة سجلاها فى تقارير رفعاها إلى وزير التموين. وهذه التقارير كانت هى الأساس الذى قام

عليه تقرير الوزير. بل كانت هى المصدر الذى استقى منه الوزير كل الذى جرى به قلمه فى تقريره. ثم أنهما إلى ذلك قد تورطا فيما كان يجمل بهما أن يترفعا عنه فسايرا شهوة الوزير. أو هما على الأقل لم يكفا هذه الشهوة ولم يكبحا جماحها. وقد كانا على بينة من الشوائب التى شابت جو التحقيق الإدارى ومع ذلك رضيا أن يعيشا فى هذا الجو وأن يستنشقا هواءه الفاسد. وإذا كان الأمر كذلك وكان المقصود بتحقيق النيابة أن يكون تحقيقًا سليمًا تتولاه يد بعيدة عن المظنة فكيف يعهد به إلى هذين العضوين؟.

٣٨ – بناء على هذه الاعتبارات تقدم محامى المدعى إلى النائب العام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ يسأله أن يضع التحقيق فى يد محايدة لم تتقيد برأى سابق عرفت به وعرف بها فإذا بالنائب العام يتخلى عن ولايته بل عن وظيفته ويعرض هذا الطلب على وزير العدل فيشير الوزير بحفظه. ولا يستحى النائب العام ولا يخجل ويأتى فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ويقول فى ذيل الطلب «عرضنا هذا الطلب على معالى وزير العدل صباح اليوم فأمر معاليه بحفظه وعلى حضرتى عبد الحميد بك لطفى وأحمد بك موافى الاستمرار فى التحقيق».

وكان النائب العام نفسه قد أمر بحظر إذاعة أى شىء عن تحقيق النيابة وأصدر أمره هذا على ذيل البلاغ الذى تلقاه من وزير التموين. هذا فى حين أن الصحف كانت قد ظلت أيامًا بل أسابيع ترتع فى كرامة المدعى وفى شرفه بما نشرته من أكاذيب التحقيق الإدارى. بحيث لا يفهم الحظر الجديد إلا على أنه منع لنشر الحقائق التى قد يتكشف عنها تحقيق النيابة. ولا مصلحة فى هذا المنع إلا للذى ضلل الرأى العام بما نشره من نتائج التحقيق الإدارى فكان حظه فى أن يبقى هذا الضلال وألا يتزحزح.

٣٩ – وهنا أدرك محامى المدعى أن شرًا يراد بموكله وأن تحقيق النيابة سوف لا يكون خيرًا من التحقيق الإدارى. وكان لمحامى المدعى رأى فيه عنف وخشونة. لكنه كان من الممكن أن يؤدى إلى كف عضوى النيابة اللذين أجريا التحقيق الإدارى عن السير فى تحقيق النيابة لكن المدعى – سامحه الله – لم ير ما رآه محاميه وقال له إنه سيواجه التحقيق ولو تولاه راتب باشا نفسه لأنه على حق وحقه أقوى من أن يقهر أو يغلب. وعند هذا اختلف المحامى مع موكله. أما المحامى فقد انصرف على ألا يحضر التحقيق وأما الموكل فقد ذهب ليضع شرفه وكرامته أمانة فى يد عضوى النيابة.

وجاءت الأيام مصدقة لما توقعه محامى المدعى. فقد كان العضوان المحترمان مدفوعين بدافع لا شعورى نحو إدانة المدعى حتى لا ينقض صرح هذه الأدانة وهما اللذان أقاماه ووضعا أسسه فحال هذا الدافع دون تحريهما الحق ودون التزامهما حدود النصفة وقامت على ذلك شواهد كثيرة منها:

أولا – أن المدعى طلب فى بداية التحقيق فى صفقة الذرة السودانية استبعاد أوراق التحقيق الإدارى أو التصريح له بالإطلاع عليها إذا لم تستبعد فإذا بـ... يثبت فى محضر التحقيق بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ما يأتى:

«لما كان اطلاع حضرته على أوراق التحقيق الإدارى مقدما يضر التحقيق من حيث الكشف عن عناصره قبل السير فيه لذلك رأينا ارجاء الاطلاع لحين الفراغ منه».

ومضى التحقيق حتى يصل إلى نهايته ولا يمكن المدعى من الاطلاع. حتى إذا ما جاء وقت استجوابه بعد أن تم التحقيق تقدم لرئيس النيابة بطلب مكتوب فى ٢ / ٥ / ١٩٥٠ التمس فيه أن يمكنه من الاطلاع على تقرير وزير التموين وعلى تقارير المحققين الإداريين على اعتبار أن هذه التقارير قد تضمنت خلاصة التحقيق الإدارى. وأن المدعى يلزمه أن يحيط علمًا بما جاء فيها ليستطيع أن يرد عليها فإذا برئيس النيابة الذى عرض عليه هذا الطلب يتوارى ويتنحى عن الفصل فيه. ثم يذهب إلى النائب العام ليعود وفى يده الطلب مؤشرًا عليه من النائب العام بالعبارة الآتية:

«بما أن التقرير المشار إليه فى الطلب غير مضموم بملف التحقيق الذى تجريه النيابة وهو ليس من عملها ولا شأن لها به فيحفظ هذا الطلب» (نرجو الرجوع إلى محضرى جلستى ٢ مايو و ٣ مايو سنة ١٩٥٠ من تحقيق صفقة الذرة صفحة ٣٠٧، ٣٠٨).

ثانيًا – ويسأل محمود زكى بك فى صفقة صفيح سمير بشارة فيقول:

«يؤسفنى أن أقرر أن موضوع استيراد الصفيح فيما يختص بى ليس إلا إحدى الصور لعديده التى يرحر بها تقرير سعادة... باشا التى تنطوى على المغالطة والافتراء وتسويه الحقائق رغبة فى المساس بموظف برىء بعد إحالته على المعاش وكانت تلك الرغبه مقصودًا بها تصيد الهفوات وتجسيمها مما دعاه لأن يتدخل فى التحقيق الإدارى».

وما أن محمود بك زكى قال هذا القول معتزمًا الاستمرار فيه للتدليل على فساد ما عزى إليه من تهم فى خصوص استيراد الصفيح وهذا حقه إذا برئيس النيابة يستوقفه وينبت فى محضره:

«ملحوظة – طلبنا من محمود بك زكى أن يتكلم عن موضوع الصفيح إن كانت لديه معلومات عنه وألَّا يسترسل فى الكلام عن تقرير .... باشا لأنه غير مرفق بالأوراق ولا تعلم النيابة عنه شيئًا.. ورفض محمود بك زكى أن يتكلم ثم عاد وقال أما وقد منعت عن الكلام أمام حضرتكم فى التقرير المقدم من سعادة .... باشا وأنا أرى من مصلحتى الكلام والرد عليه فإنى خضوعًا لأمر سعادتكم سأتكلم عن التحقيق وأبين ظروفه».

ثالثًا – أراد محمود بك زكى حين كان يناقش موضوع الذرة السودانية أن يتناول بلاغ راتب باشا ليثبت أن هذا البلاغ ليس كاذبًا فحسب بل هو إلى ذلك كيدى صرف أريد به تغطيه مسئولية إحالة المدعى على المعاش، وفيما كان المدعى يبدأ الكلام فى هذا الوجه من وجوه دفاعه إذا برئيس النيابة يمنعه ويرى محمود بك زكى فى هذا حجرًا على حريته فيذهب إلى النائب العام ويشكو له هذا الحجر فإذا بالنائب العام يقر هذا الحجر (محضر جلسة تحقيق ١١ / ٥ / ١٩٥٠ صحيفة ٣٩٥).

٤٠ – هذا قليل من كثير مما شاب تحقيق النيابة واعتوره حتى أخذ القلق يدب فى نفس المدعى وحتى أخذ يدرك مقدار المغامرة التى أقدم عليها حين خالف محاميه. وأخذ هذا القلق يتجسم مع الزمن حتى أجاز المدعى لنفسه وهو يشكو للنائب العام تصرفًا خاطئًا كان قد تورط فيه المحقق إذ سمع فى صفقة الذرة شاهدًا فى غير حضور المدعى فإذا بالمدعى يوجه الحديث إلى النائب العام قائلا:

«ما كنت أود أن يتخذ حضرة الأستاذ رئيس النيابة المحقق مثل هذا الاجراء الشّاذ المنافى لروح العدالة والضار بسلامة التحقيق»..

«إنى أخشى أن يكون تقيد حضرته بما كتبه فى تقريره الإدارى عن هذا الموضوع مع دوام اتصاله بالوزير قد جعله يخلو إلى آرائه الخاطئة واستنتاجاته الجائرة التى دونها عنى فى ذلك التقرير ونشرتها عنه الصحف فعرف بها وعرفت به. ذلك التقرير الذى رمانى فيه بكل كريهة دون أن يسمع كلمة منى.

«أخشى أنه لهذا السبب وجد نفسه منساقا إنسياقًا لا شعوريًا إلى دعم ما ورد بتقريره الإدارى فاستدعى هذا الشاهد وسمعه فى غيبتى وفى موضوع ليس من اختصاصه التحدث فيه. وهل تفسير هذا الاجراء الشاذ أن يكون حضرة المحقق بعد أن زالت عنه صفة المحقق الإدارى وتربع فى كرسى القضاء ولبس شعار القاضى المحقق بقى فى قرارة نفسه وحقيقة أمره ذلك المحقق الإدارى الذى يتمنى ولو بجدع الأنف أن يثبت التحقيق القضائى صحة آرائه القديمة الخاطئة».

وفى مذكرة قدمها المدعى للنائب العام فى خصوص صفقة الذرة السودانية أيضا وجد المدعى نفسه مضطرًا لأن يصارح النائب العام بما يأتى:

لقد كانت بين يديه (أى بين يدى ذات المحقق) المستندات الرسمية القاطعة التى كان يجب أن تلفته إلى الحق وأن ترشده إلى الحقيقة لكنه أغضى عنها وتجاهل وجودها. ومن أجل ذلك كنت اعتبره خصما شخصيا لى فلم يكن يجوز أن يجلس منى مجلس القاضى ولم يكن يجوز أن

يستمع إليه فى أى شأن من شئون التحقيق ولكن لثقتى وتقديرى بل وتقديسى لهيئة النيابة العمومية قبلت هذا الوضع الشاذ على مضض. غير أنى علمت أن حضرته كان دائم الاتصال بـ ... باشا أثناء التحقيق وبعد التحقيق. وأخشى أن يكون ما أسمعه صحيحا من أنه لهذا الاختلاط صلة بالتحقيق وبالتصرف فيه وأن يكون لهذا السعى من قبل .... باشا أثره الضار بى. لذلك أطلب من سعادة النائب العام أن يقرأ مذكراتى بنفسه ليتحقق من صدق ما فيها وليتصرف بعد ذلك بما يراه محققا للعدالة»..

٤١ – وكان النائب العام فى شغل عن هذه الصيحات التى تفتت القلب وتذيب الفؤاد. لأن التصرف فى تحقيق الجيش كان قد أجهده ونال منه فاعتكف وأخذ يؤدى عمله وهو فى منزله ويقينًا أنه لم يقرأ بنفسه، ويقينًا أنه لم ير إلا بعينى زميليه اللذين أجريا التحقيق ولم يسمع إلا بأذنيهما. فلا عجب إذا جاء تصرفه بعد ذلك فذًا فى تصرفات النيابة. بل فى تصرفات الهيئات المسئولة كلها.

فلأول مرة فى تاريخ النيابة يصدر قرار بحفظ فإذا به يثبت التهم المحفوظة ولا ينفيها. وهو إذ يثبتها يوجدها وينشئها لأول مرة. إذ لم يدر التحقيق نفسه حول إثباتها أو نفيها. ومن باب أولى لم يتناول التحقيق كله سؤال المتهم عنها.

ولأول مرة فى تاريخ النيابة يقوم قرار من قراراتها على تجاهل مقصود لحقائق ثابتة فى الأوراق. ثم يقوم على تحريف حقائق أخرى وتشويهها أو مسخها. بل ويقوم إلى ذلك على افتراء لا يصدر إلا عن سوء قصد وفساد غاية.

وما أن يوقع النائب العام قراره حتى يبادر إلى إذاعته بنفسه. فتجمع الصحف على نشره ونشر أسبابه فى عشرات من الأنهر تحت أضخم العناوين. وذلك مع مخالفة هذا النشاط لتعليمات النيابة نفسها تلك التعليمات التى تمنع تسليم صور من أسباب قرار الحفظ حتى بإذن من القضاء. بناء على أن هذه القرارات ليست لها حجية الأحكام وأسبابها من أعمال النيابة الداخلية التى تخصها وحدها. وبناء على أن نشرها قد يسىء وقد تكون فيه جريمة يعاقب عليها القانون. والنيابة يجب أن تترفع عن ذلك.

ويلاحظ أحد الصحفيين على النيابة أنها لم تنشر قرار الحفظ فى قضية الجيش فيسأل النائب العام فى ذلك وفى سبب التفرقة بين تصرفها فى قضية الجيش وتصرفها فى قضية التموين فيكون جواب النائب العام كما نشرته جريدة الجمهور المصرى فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥١ هو الآتى:

«قضية التموين لها ظروفها الخاصة التى قضت بنشر حيثيات قرار الحفظ لكى يطلع الرأى

العام على حقيقة الموقف فيها فربما فهم الحفظ على غير حقيقته وكان من المهم أيضًا وضع أسباب مفصلة من الجهة التى باشرت التحقيق حتى يوضع الأمر فى نصابه فيما يختص بتصرف الحكومة مع المسئولين».

٤٢ – إذن فما نشرت النيابة قرارها الذى يدين المدعى إلا لتثبت للناس أن تصرف الحكومة التى أحالته على المعاش كان تصرفًا سليمًا.

بهذه الحقيقة المؤلمة يقر النائب العام السابق فيقر فى الوقت نفسه بأن النيابة لم تكن النيابة العمومية التى يعرفها الناس وإنما كانت أداة مسخرة لغاية هى تغطية الحكومة ودفع مسئوليتها، وهذا هو ما قلناه وما لا نزال نقوله وهو ما يقوله معنا كل منصف.

أنها أعارت رجلين من رجالها لوزارة التموين ليجريا فيها تحقيقًا ليس فيه كفالات التحقيق القانونى ولا ضماناته. وهذه عاريّة لا يرضاها للنيابة من يعرف قدرها وقدر رجالها وهناك فى وزارة التموين تورط رجلاها المعاران فأجريا تحقيقًا تجرد من كل مقومات التحقيق الذى يراد به وجه الحق وفى مقدمة هذه المقومات وعلى رأسها استدعاء المتهم وسؤاله فضلا عن مواجهته بما هو مأخوذ عليه.

وهناك فى وزارة التموين أيضًا تورط هذان الرجلان فشاركا الوزير فيما أعلنه على الناس منبئًا بإدانة المدعى فى عديد من التهم الجنائية والإدارية الخطيرة التى لم يواجه بها ولم يسأل عنها.

ويعود الأمر إلى النيابة العمومية لتجرى تحقيقًا فى الجرائم المقول إن التحقيق الإدارى قد تكشف عنها، ويبدو لكل ذى عينين أن هذا التحقيق يلزم أن يتولاه غير العضوين اللذين تورطا فيما تورطا فيه، فإذا بالنائب العام يتوارى فلا يواجه هذه الحقيقة، ويترك الكلمة فيها لوزير العدل وهذا الوزير يأمر بأن يجرى التحقيق على يد العضوين المذكورين.

ويجرى التحقيق فيحرم المدعى من حقوقه الأولية وفى مقدمتها حقه فى الاطلاع فضلا عن حقه فى الكلام، ويأتى يوم الفصل فتتفق النهاية مع البداية، وتتلاقى النتيجة مع المقدمات وإذا بقرار يحفظ فى النهاية ويدين فى الأسباب، وما أن يوقع القرار حتى ينشر، ولا يكون الباعث على نشره إلا تغطية المسئولية، وعند هذا تقف المأساة، تقف ولا تنتهى لأن لها بقية ستأتيك عندما نقرأ دفاعنا الذى خصصناه لمناقشة كل تهمة من التهم التى أثبتها قرار الحفظ، لترى من واقع هذا الدفاع كيف أن قرار الحفظ قد تجاهل حقائق كانت تسعى بين يديه كما يسعى النور بين يدى الظلام وكيف أنه شوه حقائق أخرى وحرفها عن وجهها، وكيف أنه افترى واختلق، كما لو كان خصما كذوبًا ولم يكن حكمًا منصفًا.

٤٣ – على أن لنا كلمة نقولها قبل أن نورد دفاعنا الموضوعى، هى أن العبرة فى تعرف

حقيقة الباعث الذى حمل الحكومة على فصل المدعى، هى بما كان فى يدها يوم أن أحالته على المعاش فى نوفمبر سنة ١٩٤٩، لا بالذى قد يتكشف عنه البحث بعد هذا التاريخ إذا صح أن البحث قد تكشف عن شىء.

والذى تؤكده أن يد الحكومة كانت خالية من كل سبب يتصل بالصالح العام حين أقصت المدعى عن عمله. فقد كان وزير التموين حديث عهد بالوزارة بل كان حديث عهد بدنيا الحكم. فما كان قد قضى فى وزارته إلا أقل من عشرين يومًا، وهى لا تكفى لتلقى الشبهات فضلا عن تحقيقها، وهو على غير العادة لم يقدم بطلبه عزل المدعى مذكرة مسببة لمجلس الوزراء، ثم هو لم يقف المدعى عن عمله ولا هو أقصاه عنه ولا فكر فى محاكمته محاكمة إدارية، وكان له فى هذا مندوحة عن الفصل بغير محاكمة، وإن قيل إنها أسرار الدولة أريد لها أن تصان أو أقدار كبار الموظفين أريد لها أن ترتفع عن جو المحاكمات فهذا مردود بأن الحكومة نفسها ما لبثت بعد الفصل حتى سعت إلى تحقيق دقت له الطبول، وسخرت لأنبائه كل سبل الإذاعة والإعلان، هذا ثم أن الحكومة إذ شاءت التحقيق، لم تسلك إليه السبيل القويم الذى يسلكه القابض على الشبهة أو المسك بالتهمة التى يوردها تحت مسئوليته ثم يطلب تحقيقها، وإنما سلكت سبيلا آخر معوجًا دالا بذاته على أنها إذ سعت إلى التحقيق لم تكن تريد حقًا ولا حقيقة وإنما كانت تريد ضلالا ووهما، أو تريد طرادًا وصيدا، وما كان للحكومة أن +ه –٣آ لم تكن يدها خالية من الشبهة فضلا عن التهمة. وإذا كان ذلك فلا عجب إذا ظلت الحكومة إلى اليوم معقودة اللسان مغلقة الفم، تسأل عن سبب الفصل فتجيب وكأنها لا تجيب، ودلالة هذا الصوت المريب المعيب لا تغيب على فطنة القضاء.

بناء عليه وعلى ما هو وارد فى مذكراتنا الملحقة نصمم على الطلبات.

❁ ❁ ❁

وصدر الحكم بإجابة هذه الطلبات قبل أن تقوم الثورة بعدة أشهر وانهار النظام الملكى الذى جمع مصطفى مرعى فى مقاومته الأسلحة الثلاثة: الاستجواب فى مجلس الشيوخ. والسديد فى مجله اللواء الجديد. وهذا الحكم من مجلس الدولة. وهى أسلحة ثلاثة لم تجتمع لأحد غيره.